



في هذا العدد

الشرق الاوسط في مواجهة
شحاح المياه

في هذا العدد

الإفتتاحية ٣

نائبة الرئيس الجديدة تطلق
أحذتها لمنطقة الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا ٤

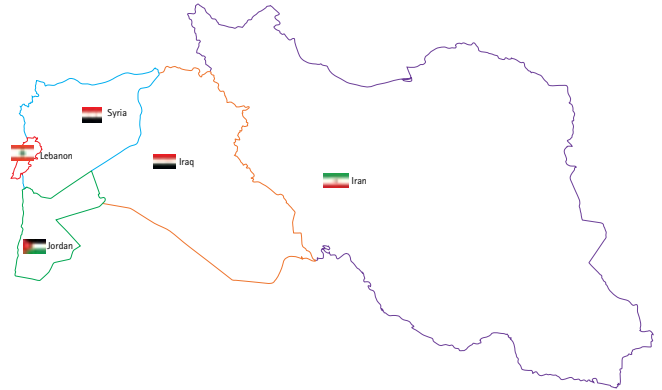
المياه في المشرق - لمحة عن
التحديات وأولويات التحرك ٨

لبنان
الاقتصاد اللبناني يحافظ على أدائه
المتين رغم الأزمة العالمية ١٤

سوريا
تحديات قطاع الكهرباء في ظل نمو
إقتصادي نشط ٢٤

الأردن
قطاع كهرباء متطور يواجه تحديات
الطلب المتزايد ٣٠

العراق
الأولوية لتأمين الخدمات للشعب ٣٤



رئيس التحرير

الهادي العربي

مدير دائرة الشرق الاوسط

للحصول على منشورات البنك الدولي:
publications.worldbank.org/ecommerce

لمزيد من المعلومات عن برامج البنك الدولي:
www.worldbank.org

فريق التحرير

ديمبا با

زياد بدر

أسيل برغوثي

جانيت دولي

زينة الخليل

جان ميشال هابي

مي ابراهيم

بيلا مايسنيرا

ستيغانو موتشي

ماريان محمد صالح

سيمون ستولب

صوفي وارلوب

نجاه يموري

منى زيادة

للإتصال

بيروت

منى زيادة

البنك الدولي

شارع عبدالله بيهم

وسط بيروت

الهاتف: +961-1-987800

البريد الإلكتروني: mziade@worldbank.org

واشنطن

نجاه يموري

The World Bank

MSN H10-1002

H Street NW, Washington DC 20433 USA 1818

الهاتف: 202 458 1340

البريد الإلكتروني: nyamouri@worldbank.org



مياه الشرق الأوسط في شح... والمطلوب تحرك فوري

تنطوي مثل هذه السياسات على تحولات إستراتيجية في استخدام المياه من الاستهلاك المكثف لهذه المياه في المحاصيل ذات القيمة المنخفضة والذي ينتج مردوداً إقتصادياً هزلياً، إلى اعتماد سياسات تلبية الحاجات المتزايدة للسكان وللصناعة وللخدمات لكنها أقل استهلاكاً للمياه. وقد بدت الحكومات متلكئة في معالجة هذه السياسات والتأثيرات الاجتماعية المحتملة المرتبطة بمثل إعادة التوزيع هذه. ومن المفهوم أن الاقتصاد السياسي للمياه معقد وحساس. ولكن، ونظراً للأهمية السياسية والاقتصادية للمياه، فهناك حاجة ملحة لإجراء حوار بشأن إدارة الموارد المائية وسياسات الاستخدام الأكثر فعالية لهذه الموارد.

ولكي يكون هذا الحوار مجدياً، يجب اعتماد أطر محددة قائمة على الدلائل وتشمل أعلى درجة من المشاركة. وسوف تحتاج السياسات المشتقة وعمليات التطبيق وتبنيها إلى أن تكون منسقة تبعاً لظروف كل بلد حسب حاجاته. وسوف تستفيد مسيرة التحول الدرامي في مواجهة أزمة المياه الوشيكة في المنطقة من المعرفة المتراكمة حول الإدارة الإستراتيجية لموارد المياه. ولهذا السبب من الضروري الإنخراط في هذا الحوار وإبتكار سياسات جديدة والمبادرة إلى نقله نوعية جديدة للحد من الكلفة المرتفعة الناتجة عن أي تأخير إضافي.

وكمثال واحد عن بؤس الظروف التي ستؤول إليها الأمور بعد عدة عقود، تظهر الإحصائيات الأخيرة أن متوسط المياه المتوفرة للفرد على المستوى العالمي سنوياً يقارب 7000 متر مكعب، في حين يتوفر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقط 1200 متر مكعب للفرد سنوياً. علاوة على ذلك، ومع نمو عدد السكان والتغيرات في المناخ، فمن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه إلى النصف. على الصعيد الإقليمي، فإن الدور المتنامي للمياه في السياسات المائية في المنطقة يؤكد الحاجة إلى مقاربة جديدة لتوزيع هذا المورد المتناقص والمحافظة عليه. وإن إدراج المياه ضمن أطر الإندماج الإستراتيجي المتنامي الذي يتطور بين دول المنطقة سيسهل إدارة مصادر المياه وحمايتها والحفاظ عليها. ويمكن لهذا التفاعل أن يمهّد الطريق لأمن طويل الأمد للمياه في الشرق الأوسط. وفي ضوء العقبات الهائلة التي حالت دون أي اتفاقات حتى يومنا هذا، قد تشكل مثل هذه المقاربة السبيل الوحيد لإحياء السياسات الجديدة للمياه في الشرق الأوسط.

الهادي العربي

مدير دائرة الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المناطق الأكثر شحاً من المياه في العالم، ومن المتوقع أن تنخفض حصة الفرد إلى النصف بحلول 2050 نظراً للنمو السكاني. لكن شح المياه ليس سوى واحد من التحديات المتصلة بالمياه التي تواجه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إذ أن تقلب نسب وأنماط هطول الأمطار نتيجة التغير المناخي، والتحويلات في وتيرة الطلب وتزايد التلوث الصناعي والمدني، يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى تفعيل إدارة الموارد المائية.

ومن الغريب أن منطقة الشرق الأوسط الموبوءة بالصراعات استطاعت حتى الآن تفادي حروب مائية كبيرة، بالرغم من أن المياه مسألة "حياة أو موت" اقتصادية لشعوب المنطقة. لكن وبالنسبة لكثير من هذه الشعوب التي تعيش أصلاً على شفير الصراع، تصبح المياه أكثر فأكثر حافزاً على المواجهة - باعتبارها مسألة تتعلق بالأمن القومي، والسياسة الخارجية، وكذلك الاستقرار الداخلي.

ونظراً لتزايد تأثير مسألة المياه على إعادة تحديد العلاقات ما بين الدول، فإن نجاح الجهود المستقبلية لمعالجة تقاسم وتوزيع المياه سيصبح رهن الإدارة السياسية والإستراتيجية على المستويين الوطني والإقليمي لهذا المورد الطبيعي المتناقص يوماً بعد يوم. وبالتالي فإن الشرق الأوسط الذي تعتبره المخططات الدولية منطقة صراع، يتعرض لخطر الوقوع في صراعات إقليمية حول حصص المياه وتيسر الوصول إليها إذا لم يتم الإسراع في تطبيق الوسائل السياسية والإستراتيجية الملائمة.

إن معظم المياه التي نستهلكها لا تستخدم للشرب أو الغسيل أو للتدفق في المغسلة بل في الأغذية التي يمكن أن تبدو جافة بالكامل - كالدقيق. كل منا يشرب حوالي متر مكعب من المياه سنوياً ويستخدم ما بين 50 و100 متر مكعب للإستهلاك المنزلي. لكننا نحتاج إلى ما يزيد عن 1000 متر مكعب سنوياً لتلبية إحتياجات الفرد الغذائية. ورغم أن الاستحمام مرات أقل أحياناً قد يساعد، لا يمثل هذا الأمر سوى قطرة من محيط، مقارنة مع استعمال المياه لري الأراضي الزراعية الذي يستهلك حوالي 85% من مياه المنطقة.

في ظروف نقص المياه ووفقاً للمبادئ الاقتصادية الأساسية، يجب تخصيص المياه للاستعمالات التي تعود بالمرود الإقتصادي والإجتماعي الأفضل. ففي الزراعة يجب تخصيص المياه للمحاصيل التي تؤدي إلى أفضل قيمة اقتصادية واجتماعية، مع استخدام تقنيات الري الأكثر فعالية.

ويمكن أن يكون وضع مسألة إمدادات "مياه افتراضية" بشكل آمن ومفتوح نقطة بدء جيدة لجعل استخدام المياه أكثر فعالية، وذلك من خلال التزود الأمثل لبلدان المنطقة بالغذاء من السوق العالمي بالكلفة الأدنى. أما الأولوية الثانية فتكمن في إدارة الطلب على المياه وإعادة تخصيصها للاستخدامات الأكثر مردودية من خلال سياسة ملائمة للأسعار. والأولوية الثالثة هي لاستخدام المياه على نحو أكثر فعالية من خلال تحسين تقنيات وأساليب الري، والحد من الهدر وحماية موارد المياه من التلوث وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة بشكل جيد.

س: ما الذي يمكن عمله أيضاً للتخفيف من آثار الركود العالمي على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

ج: هناك حاجة للمزيد من العمل. أولاً، أن الأزمة المالية العالمية قد تكون في الواقع الفرصة لتحديد أوجه القصور في برامج شبكات الأمان الموجهة وغيرها من البرامج الاجتماعية وإصلاحها من أجل تحرير الموارد لصالح الفقراء والفئات الهشة اجتماعياً. كما يجب أيضاً أن تلاحظ الدول أثناء وضعها لحزم التحفيز الضرورية حيز التنفيذ، تحقيق توازن دقيق بين الاستقرار المالي القصير المدى وبين النمو الطويل المدى. وبالتالي يجب أن يستمر الإنفاق الاستثماري كما يجب استمرار القيام بخيارات صعبة من أجل تحقيق النمو المستدام وتوفير فرص العمل على المدى الطويل. وبالطبع، يبقى التنسيق بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنفس الأهمية دوماً، وخاصة في هذه الفترة من الإنكماش العالمي، لتأمين التعزيز المتبادل للمبادرات الأحادية لكل بلد.

س: شددت كثيراً على مبادرة العالم العربي. ما هي القيمة التي تضيفها وماذا يخطط البنك الدولي للعمل بشكل مختلف في سياق هذه المبادرة؟

ج: هذا الأمر هو في الواقع الأولوية الإقليمية العليا بالنسبة لي، في هذا المجال التكامل الاقتصادي الإقليمي وحده يقدم إمكانية نمو ضخمة للمنطقة، وقد جرى فتح هذا المجرى بشكل محدود حتى الآن. بتعبير آخر، انه أمر مهم للغاية للبنك الدولي لأنه يساعد بشكل فعال على النمو المستقبلي ولعمالة الشباب في المنطقة. وبالطبع، نحن سنواصل العمل على الصعيد الثنائي مع كل من البلدان المتعاملة لدعم استراتيجياتها للنمو مالياً وتقنياً.

لكن مبادرة العالم العربي هذه تشكل مساراً يمكننا من تحديد السبل التي يمكن فيها لـ "العمل الجماعي" في السياسات الاقتصادية والتجارة والاستثمار في البنى التحتية أو التوسط المالي أن يحقق المكاسب للجميع.

حالياً، نحن نوجه تركيز مبادرة العالم العربي على تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وهذا يعود إلى الحجم الصغير نسبياً للعديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإلى الحاجة إلى توسيع السوق للمستثمرين المحتملين والشركات.

تولت د. شمشاد أختار منصبها كنائبة رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 7 تموز/يوليو 2009. الدكتورة أختار، الباكستانية الجنسية، تحمل معها تجربة غنية في مجالات التنمية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية والمالية العامة - وهي موارد مرحب بها بشكل عال في منطقة مضطربة تتصارع مع الإصلاحات على كافة المستويات. تشرح الدكتورة أختار في هذه المقابلة الشاملة رؤيتها للتنمية في المنطقة وأولويات فترة ولايتها.

س: كيف أثرت الأزمة المالية العالمية على الإصلاحات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

ج: لقد أكدت الأزمة الضرورة الملحة بالنسبة لكافة البلدان، بما فيها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لزيادة التركيز على الإصلاح الاقتصادي والقطاعي لتسريع الانتعاش الاقتصادي مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي. كما أن الإصلاحات هي حاسمة أيضاً للتخفيف من التداعيات الاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ويواجه صانعو السياسات خيارات صعبة. فهناك حاجة في معظم الأحيان لتحفيز الإقتصادات، وهذا يتطلب التنسيق بفعالية ووفقاً للموارد المالية المتوفرة

التي تأثرت بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي. إن سياسة المفاضلات معقدة، لكن الحاجة لأحياء الإقتصادات ملحة، وهذا يتطلب تسريع الإصلاحات الاقتصادية وتفاذي النزعات الحمائية في الوقت عينه. ومن المشجع ملاحظة أن عدداً من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أنتهز بالفعل هذه الفرصة

وأطلق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية. وتشكل بلدان متنوعة ذات روابط تجارية وسياسية قوية مع أوروبا ومع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، كالمغرب وتونس ومصر أمثلة جيدة بإطلاقها فعلاً إصلاحات واسعة.

مقابلة

سيرة ذاتية

قبل تعيينها نائب رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، عملت الدكتورة شمشاد أختار كحاكمة للبنك المركزي الباكستاني (2006-2009) - وهو منصب برتبة وزير فدرالي. والدكتورة أختار أول امرأة تتولى هذا المنصب وكانت الحاكم الرابع عشر للبنك المركزي الباكستاني منذ إنشائه في تموز/ يوليو 1948. وكانت أثناء تلك الفترة مندوبة باكستان لدى صندوق النقد الدولي.

بدأت الدكتورة أختار مسيرتها المهنية في بنك التنمية الآسيوي (ADB) سنة 1990 كمتخصصة رئيسية وأساسية في القسم المالي. وأصبحت مديرة في سنة 1998، وكانت بين 1998 و2002 مديرة قسم التوجيه والمالية والتجارة لبنك التنمية الآسيوي. عينت الدكتورة أختار مدير عام دائرة جنوب شرق آسيا التابعة لبنك التنمية الآسيوي عام 2004، وقد حازت في سنتي 2006 و2007 لقب أفضل حاكم بنك مركزي في آسيا من قبل إتحاد الأسواق الناشئة، والمصارف، وشركة بانكرز تراسست العالمية.

عملت الدكتورة أختار كخبيرة اقتصادية لدى بعثة البنك الدولي في إسلام آباد من 1980 حتى 1990. كما عملت لفترة وجيزة مع مكاتب التخطيط في كل من الحكومات الفدرالية وحكومة السند. وقد ساهمت الدكتورة أختار في تطوير تنوع الأسواق المالية بما في ذلك تحليل السياسة النقدية، ووضع الصناعة المصرفية (لدى البنك الدولي)، وإعادة ترتيب لجنة السندات والمبادلات، ولجنة التأمين. وقد عملت بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص بما فيه سوق الأسهم الباكستاني. كما قدمت إستشارات للمصارف المركزية حول إصلاحات الأسواق المالية، وتعاملت مع إصلاحات القطاع المصرفي القانونية، والرقابية، والمؤسسية، إضافة إلى استشاراتها حول تنوع الصناعة بالاستفادة من التمويل الطويل الأمد من خلال تطوير سوق السندات.

حازت الدكتورة أختار على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة البنجاب في عام 1974، ونالت شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة قائد-أعظم في إسلام آباد وكذلك شهادة الدكتوراه في اقتصاد التنمية من جامعة ساسكس (1977). كما تحمل شهادة دكتوراه دولة في الاقتصاد من كلية بايزلي البريطانية للمعلوماتية، وحازت على منحة دراسات عليا من جامعة هارفارد.



د. شمشاد أختار

كما أن التكامل الاقتصادي يخفض أيضاً الكلفة المالية والزمنية للتجارة بين البلدان. ونحن نرى في هذا السياق ثلاث ركائز تحكم عملنا:

- المشاريع الإقليمية. سنعمل مع شركائنا لتحديد المشاريع التي يمكن القيام بها على المستوى الإقليمي، بما في ذلك مجالات البنى التحتية، التسهيلات التجارية، القطاع المالي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، والقضايا البيئية. ونأمل أن يكون لدينا على الأقل مشروعاً إقليمياً محدداً يقدم خلال السنة المقبلة أو نحو ذلك وسلسلة من مشاريع أخرى بعد ذلك بوقت قصير.
- تنسيق وتوحيد المقاربات: إن إعتقاد ضوابط وإجراءات ومعايير موحدة ومتسقة سيخفض كثيراً تكاليف التجارة ضمن بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا (مثلاً الجمارك، رسوم الشحن، سياسات العبور، إلخ..)، وسيسهل حركة البضائع والأموال والناس. وسيدعم البنك الدولي المقاربات الإقليمية تجاه المصالح العامة (كالإدارة البيئية): تنسيق المعايير والقوانين.
- المعرفة وبناء القدرات: سيتم على الأقل تحضير إنتاج معرفي واحد شامل للمنطقة سنوياً خلال السنوات الثلاثة المقبلة، وربما مركز تدريب إقليمي لمساندة الأسس الأخرى لهذه المبادرة.

س: تجري مناقشة مبادرة العالم العربي منذ سنتين، دون تقدم ملموس؟

ج: أولاً دخلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ بعض الوقت في عملية التكامل الاقتصادي. فدول مجلس التعاون الخليجي الآن سوق مشترك كامل النمو. ولدى دول المغرب العربي شبكة تجارية متوسعة إلى حد بعيد. وهناك استثمارات هامة أساسية في البنى التحتية للتجارة والنقل في المشرق. ولقد حان الوقت الآن لجمع كل ذلك ودفعه قدماً.

ثانياً، فيما يتعلق بنشاطات البنك الدولي المتصلة بمبادرة العالم العربي، فنحن في سياق التشاور مع كبار صانعي السياسة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وقد تولد إحساس عال من الحماسة للعمل الجماعي؛ ومنذ العام الماضي كانت مبادرة العالم العربي الأداة الفعالة لدعم:

- الاستثمارات في المرفأئ والمطارات والخدمات اللوجستية للتجارة في مصر والأردن وتونس؛
- تقييم التسهيلات والبنى التحتية الحدودية في كافة أنحاء المنطقة (العراق، الأردن، لبنان والصفة الغربية وغزة)؛
- تقييم فوائد التجارة في مجال الطاقة؛
- برامج المنح الدراسية في الضفة والقطاع ولمدارس الإناث في الأردن لتشجيع دخول الخريجات الشابات إلى سوق العمل؛
- دعم إطلاق الأكاديمية العربية للمياه بوصفها منبراً لتبادل المعرفة وتعزيز القيادات العربية في الإدارة المستدامة للموارد؛ و
- دعم إطلاق الأكاديمية الإقليمية للتعليم والقيادة في قطاع التربية والتعليم في الأردن.

س: لماذا يرتدي التكامل الإقتصادي الإقليمي هذه الأهمية، وما هي أفاقه؟

ج: نحن نؤمن أن التكامل الاقتصادي الإقليمي سيساهم في إطلاق قدرة العالم العربي على خلق الفرص لعدد سكانه المتزايد والشباب لكي يصبح لاعبا أساسيا في البناء الاقتصادي والمالي الدولي.

ورغم التقدم الجيد خلال العقدين الماضيين يبقى النمو الاقتصادي للعالم العربي بطيئاً مقارنةً مع مناطق حيوية مثل شرق آسيا، وأدنى من المستويات المطلوبة لخلق فرص عمل كافية لقوة العمل المتزايدة. يبلغ متوسط نمو قوة العمل العربية %3.4 سنوياً نتيجة للعدد المتزايد للشباب ولإزدياد (لكن على مستويات منخفضة) مشاركة النساء؛ ومن المقدر انه لتوفير العمالة لهذه المجموعة المتكاثرة من الشباب البالغين، يتعين على المنطقة خلق 5 ملايين فرصة عمل سنوياً خلال العشرين سنة المقبلة. لقد كانت محدودية التكامل الاقتصادي - مع بقية العالم وضمن المنطقة نفسها- احد العوامل الهامة التي أدت الى كبح النمو الاقتصادي. الدول العربية لديها مجموعة متنوعة من الظروف الاقتصادية والموارد؛ وتشير التجارب من أوروبا، ومؤخراً من آسيا إلى أن التنوع هو احد مصادر القوة التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وتساعد على خلق الفرص لمواطني العالم العربي.

س: هل سيزيد البنك الدولي مساعدهه لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنة المالية 2010 وما بعدها؟

ج: في الواقع يُفترض أن يزيد الإقراض في سنة 2010 المالية كما هو الحال في المناطق الأخرى. ونتوقع فعلياً أن ترتفع طلبات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ومن مؤسسة التنمية الدولية (IDA) لتبلغ 6 مليار دولار في سنة 2010 المالية - أي ثلاثة أضعاف مستواها في السنة السابقة. ونحن نشهد ازدياد الطلب على قروض سياسات التنمية لدعم الجهود الإصلاحية ومواجهة العجز المالي الذي أحدثته الأزمة العالمية.

وقد ارتفع إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 1.9 مليار دولار في سنة 2009 المالية. كما أن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ووكالة ضمان الإستثمار متعدد الأطراف (MIGA) كانتا ناشطتين حيث وضعت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في سجلات حساباتها 1.2 مليار دولار من الأعمال التجارية الجديدة. علاوة عن ذلك قدمنا المساعدة التقنية والاستشارات بشأن السياسات الى العديد من البلدان.



مقابلة

عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. لقد عدت للتو من اجتماع لجنة الارتباط الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. كانت السلطة الفلسطينية وإسرائيل هناك وتركزت المداولات على التحديات الحالية للأمن والتنمية في الأراضي الفلسطينية. وكان الإجماع على أن السلام والأمن ليسا لعبة محصلتها صفر. فكافة

الأطراف تستفيد من ذلك، بما فيها المجموعة الدولية، ولذلك عليها أن نستثمر فيها.

في العراق، قدمنا حوالي مليار دولار من مواردها الخاصة ومن موارد مانحين آخرين نديرها (الصندوق الدولي لتسهيلات

إعادة بناء العراق IRFFI) لدعم إعادة البناء والتنمية هناك. هدف البنك الدولي الأساسي هو مساعدة العراقيين على استخدام مواردهم بشكل أكثر فعالية وبدعم النمو الذي يتصدره القطاع الخاص وتوفير الخدمات الأساسية. لذلك فإن محفظتنا من الاستثمارات تستهدف البنى التحتية والتعليم والصحة والنقل والكهرباء. كل هذه المشاريع تنفذها المؤسسات العراقية التي نعمل بشكل وثيق معها ونوفر لها الدعم التقني حول سلسلة واسعة من المسائل.

بإختصار، يقوم عملنا في البلدان المتأثرة بالصراع على فرضية واحدة: في حين لا تضمن الفرص الاقتصادية الشاملة السلم والاستقرار، فإن العكس صحيح: الفقر هو وقود للصراع.

س: كيف ترون أولويات البنك الدولي تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة؟

ج: الأولوية الأساسية تكمن في مساعدة دول المنطقة على التعافي من آثار الأزمة المالية واستئناف النمو الاقتصادي. وسيبقى التركيز على دعم النمو الشامل والمستدام على حد سواء، ما يعني وضع مسائل خلق فرص العمل وما يتصل بها من تنمية القطاع الخاص، والشباب

والجنس/الجندر في صلب جدول الأعمال. والأولوية الأخرى الأساسية هي دعم بلداننا في تشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ وهذه هي مبادرة العالم العربي.

س: المنطقة التي تغطيها مشحونة بالصراع. كيف ترون تأثير عدم الاستقرار هذا على إمكانيات نمو الشرق الأوسط؟

ج: الإجابة السريعة هي أن دورة الصراع والنمو هي دورة معقدة. فمن ناحية، يشل الصراع أفاق الإزدهار والنمو على نحو خطير. ومن ناحية أخرى، فإن النمو الشامل والمستدام هو عامل حاسم في تحديد ما إذا كان البلد سيخرج من الصراع ويبقى خارجه. في النهاية نحن مؤسسة تنمية، ولدينا هدف طاق وهو تخفيف الفقر، لكن المرء لا يستطيع معالجة احتياجات الفقراء بكل معنى الكلمة إذا ما عرقلت الصراعات المتكررة تقديم المساعدة للجهود التنموية وبناء القدرات.

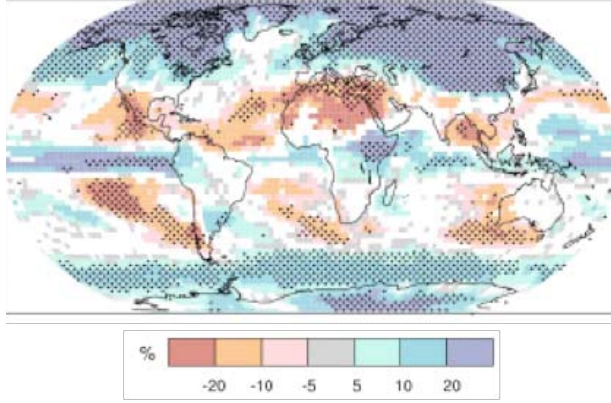
المياه في المشرق - إدارة تحديات الشح وأولويات خطة عمل مستدامة

- كلير أ. كفوري¹



في التخفيف من قساوة ظروف العيش والتكيف معها في أحد أكثر المناطق شحاً بالمياه وقحلاً في العالم. (انظر الرسمين 1 و2).

صورة رقم 2. نسبة الانخفاض المتوقع في جريان المياه، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، IPCC 2007



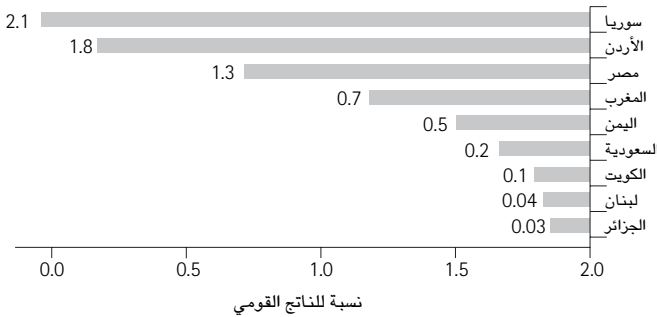
الطلب التنافسي على المياه

المياه من أجل الغذاء

لم يتعدّ معدل المتساقطات السنوية 250 مم، وفرضت الطبيعة قيودها على الزراعات البعلية، فسجّلت البلدان العربية (ومن بينها بلدان المشرق) أعلى نسبة واردات صافية من الحبوب (58.7 مليون طن في العام 2007)⁵. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ما يزيد عن 50% من الوحدات الحرارية الغذائية المستهلكة في العالم العربي مستوردة أيضاً.

كان من الطبيعي أن أثار الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية وأسواق السلع الدولية قلقاً حيال الأمن الغذائي الذي يقاس بسعر العرض وتوافره. وفي هذا السياق، تُصدّر خمس دول كبرى 73% من الحبوب⁶ المتداولة في التجارة العالمية وهي الأرجنتين، أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة). بالتالي، يعتمد توافر الحبوب المستوردة بشكل كبير على الأحداث في هذه الدول الخمس وعلى علاقات الدول العربية بها وبحلفائها.

صورة رقم 3. نسبة دعم الأغذية من الناتج القومي الإجمالي (البنك الدولي 2008)

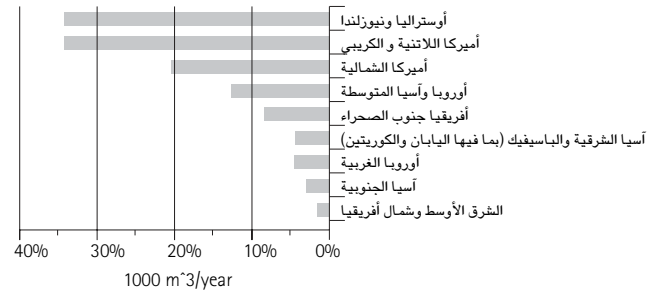


في العام 2008، أنفق اللبنانيون ما يزيد عن 308 مليون دولار أميركي (1.3% من الناتج المحلي الإجمالي²) على الصهاريج وقوارير المياه. تسبب سوء مرافق الصرف الصحي في إيران بتكبيدها تكاليف بلغت 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب التدهور البيئي. وبقي اعتماد سوريا على موارد المياه العابرة للحدود الأعلى في منطقة المشرق حيث بلغ 80%. أما الأردن الذي يتخبط في ندرة المياه الحادة، فما زال يدرس مشروع البحر الأحمر - البحر الميت الهائل مع جيرانه من البلدان المتشاطئة. وما زال أمام العراق إعادة إعمار البنى التحتية والمؤسسات التي تعنى بإمداد المياه والصرف الصحي والري.

تصدرت منطقة المشرق³ مجال تقنيات إدارة المياه الأكثر تطوراً بفضل الخبرة التي اكتسبتها عبر آلاف السنين وبفضل تاريخها الغني بإبداعات إدارة ندرة الموارد المائية والاستثمارات الكبيرة في البنى التحتية. وخير مثال على ذلك بناء السدود في إيران رغم خطر الزلازل، وإعادة استخدام المياه العادمة المكررة في الأردن، وإدارة شبكات الري والصرف المعقدة في العراق وسوريا.

إلا أن دول المشرق اليوم تواجه تحدياً يتمثل في إدارة ندرة المياه في بيئة تتغير بشكل دائم وسريع وفي ظل اقتصادات سياسية متغيرة وزيادة سكانية مطردة في المدن، وتغير مناخي متسارع أكدت الدراسات العلمية أنه الكبير على وفرة الموارد المائية. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تنقل حصص الفرد من المياه إلى النصف مع حلول العام 2050⁴، وذلك في ظل زيادة سكانية متوقعة من 193 مليون نسمة اليوم إلى حوالي 320 مليون نسمة في العام 2025.

صورة رقم 1. حصة الفرد السنوية من موارد المياه المتجددة



يشكّل الطلب التنافسي على المياه وتطبيق المبادرات الجديدة لمواجهة ندرة المياه والتحرك الاستراتيجي لمعالجتها واللذان سيلين شرحهما المفصل لاحقاً، فرصةً تتيح لبلدان المشرق أن تضطلع بدورها الريادي

¹ كلير أ. كفوري مختصة في المياه والصحة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي في واشنطن.

² تقرير الإنفاق العام لقطاع المياه في لبنان، البنك الدولي، 2009

³ يقصد بمنطقة المشرق لبنان والأردن وسوريا والعراق وإيران، وذلك في سياق عمليات البنك الدولي.

⁴ الاستفادة القصوى من الندرة، البنك الدولي، 2007

⁵ تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، البنك الدولي، 2009

⁶ تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، البنك الدولي، 2009



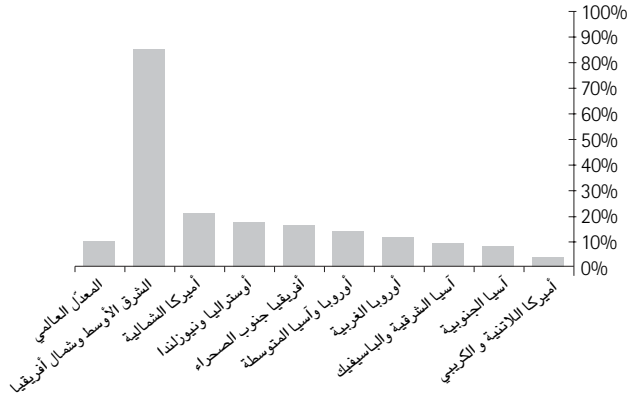
الشرق الأوسط

المائية غير التقليدية، ناهيك عن نشر الوعي حول الموارد المتوافرة من أجل تخطيط مائي أكثر واقعية وأكثر استدامة.

المياه من أجل الناس

في ظل الفوارق الزمنية والمكانية التي تشهدها المتساقطات في هذه المنطقة والاعتماد على المياه العابرة للحدود، عمدت معظم دول الشرق إلى تطوير شبكات بنى تحتية كبيرة مخصصة لتخزين المياه، ما يساعد على الحد من مخاطر نقل المياه، وضمان تأمينها مع تغير الموسم، والحد من مخاطر الفيضانات.

صورة رقم 4. نسبة موارد المياه العذبة الإقليمية المخزنة (البنك الدولي، 2007)



تنتشر البنى التحتية المخصصة للصحة العامة وإمداد المياه بشكل نسبي في المنطقة. فاستناداً إلى البيانات الرسمية، تتوافر حالياً موارد المياه المحسنة لما نسبته 87% من سكان المنطقة ويستفيد من ظروف الصرف الصحي المحسنة ثلاثة أرباع إجمالي عدد السكان⁹. وتجدر الإشارة إلى أن معدل استمرار توفر المياه متدنٍ إذ يصل إلى ثلاث ساعات يومياً في بيروت وعمّان صيفاً على سبيل المثال، وذلك على الرغم من ارتفاع معدلات التغطية نسبياً.

أما الاستثمارات في الصرف الصحي فمتأخرة بعشر سنوات قياساً على الموارد المائية. أضف إلى ذلك تدني مستوى الخدمة في المجتمعات الريفية بالمقارنة مع المجتمعات المدنية، كما هو الحال في معظم أنحاء العالم، حيث يبلغ معدلاً إمداد المناطق الريفية بالمياه وخدمات الصرف الصحي 77% و70% على التوالي.

خلال العقود القليلة الماضية، ركّز عدد من بلدان المنطقة على تحسين معدل التغطية، لا بل على تحسين نوعية خدمات إمداد المياه والصرف الصحي. ومع أن معظم مرافق المنطقة تعاني مشاكل كارتفاع معدلات المياه المفقودة (بمعدل 42%)، وعدم وضوح مستويات المسؤولية عن القيام بالعمليات، وانخفاض التعريفات، وصعوبة اقتناء طواقم العمل المؤهلة، فضلاً عن التدخلات السياسية في سياسات التوظيف وفي نواح أخرى من العمليات، عمدت بعض البلدان إلى تجربة نماذج مؤسساتية

دفعت الحاجة إلى الحد من مخاطر الأمن الغذائي ودعم المجتمعات الريفية وإدارة النزوح المدني بدول المشرق إلى تغيير سياساتها المائية والتحول إلى تركيز الدعم على قطاع الزراعة المروية. فعلى سبيل المثال، تحتل إيران وحدها المركز الخامس عالمياً من حيث مساحات الأراضي المروية وقد عمدت إلى تخزين المياه لري مساحات أكبر من الأراضي⁷.

تستهلك الزراعة المروية اليوم أكثر من 83% من الموارد المائية في هذه المنطقة، إلا أن عائدات هذا القطاع الاقتصادية هي الأدنى في مجال استخدام المياه، كما أنها تساهم بالقليل القليل في الناتج المحلي الإجمالي. في الأردن على سبيل المثال، تبلغ عائدات استخدام المياه في مجالي الاستخدام الصناعي والاستخدام المحلي المدني 60 ضعفاً و6 أضعاف عائدات الزراعات المروية على التوالي⁸.

بالإضافة إلى ذلك، تعاني البنى التحتية في الكثير من بلدان المشرق قصوراً في الفعالية حيث تتبخّر كميات كبيرة من المياه المدخلة (زهاء 50%) أو تتسرب من شبكات النقل و/أو الحقول.



ناعورة مياه قديمة في حماة، سوريا

ولكن على الرغم من الضعف التقني والمؤسسي الذي يعانيه هذا القطاع وارتفاع الطلب على إعادة تخصيص المياه من المستخدمين في البلديات وفي المؤسسات الصناعية، تبقى الزراعة قطاعاً يستوعب عدداً كبيراً من العمال في المناطق الريفية ذات البعد الاجتماعي القوي الذي يجعل عملية الإصلاح الزراعي وإمداد المياه والصرف الصحي عملية بطيئة وغير مؤكدة على المستوى السياسي، لا بل عملية محفوفة بالمخاطر.

لا شك في أن الزيادة السكانية والتغير المناخي المحقق سيقصان كمية المياه المتوفرة للزراعة، وسيضطر المزارعون إلى التكيف مع الوضع الجديد عندما تصبح الطبقات الصخرية المائية خاوية من المياه مع تعذر الاعتماد على المياه السطحية. إلا أن البديل موجود، إذ يمكن الانتقال إلى اعتماد طرق جديدة من خلال سياسات زيادة إنتاجية المياه، وزيادة الاستثمارات في نظم الري الحديثة، وتشجيع التحول إلى محاصيل ذات قيمة مضافة كبرى واستهلاك مائي أقل، والاستثمار في استخدام الموارد

⁷ منظمة الأغذية والزراعة، 2008

⁸ شيفلر، 1998

⁹ مؤشرات التنمية العالمية، 2005



المصدر: مجلس الإنماء والإعمار

بحيرة اليمونة، سهل البقاع، لبنان

الجدول 1. اتفاقيات الضفاف في المشرق (حدادين، 2008)

النزاع	المسألة	البلدان المعنية	النتيجة
نهر دجلة	الري في سوريا	سوريا والعراق وتركيا	لا اتفاقية
شط العرب	الحدود	إيران والعراق	لا اتفاقية
نهر الفرات	الري والاستخدام المدني والصناعي	سوريا والعراق	مشاركة المياه 58:42
نهر الأردن	الري	سوريا ولبنان وتركيا	لبنان (80 مليون م ³)، سوريا (430 مليون م ³)، الري في تركيا (3 م ³)
نهر العاصي	الري والاستخدام المدني والصناعي	الأردن وسوريا	سوريا (الجريان من الينابيع ذات ارتفاع يزيد عن 250 م) الأردن (سد المقارن يولد 70% من الطاقة المخصصة لسوريا)

مبادرات من أجل التحرك

تطرح التوصيات الآتية تحركات سريعة ومحددة يمكن لبلدان المشرق أن تتخذها لتسريع عملية التكيف مع مشاكل المياه والتخفيف من حدة ندرتها في المستقبل، وذلك في ظل الطلب التنافسي على المياه والذي سبق شرحه.

• تحسين الموارد المائية المتوافرة

كما ذكر سابقاً، تبلغ نسبة المياه غير المسجلة¹² في مدن منطقة المشرق 40%. هذا يعني مثلاً أن مقابل 1000 م³ من المياه المكررة والموزعة عبر شبكات إمداد المياه للاستهلاك، فإن 400 م³ (أ) يتسرب خارج الشبكة¹³ و/أو (ب) لا ترسل فواتيره إلى المستهلك. على غرار ذلك، يتوقع أن تصل نسبة هدر المياه في الري إلى 50% بفعل عدم الفعالية والتبخّر.

¹² تعرّف المياه غير المسجلة بأنها إجمالي نسبة المياه المنتجة التي تهدر في الشبكات نتيجة التسرب أو التي لا ترسل فواتيرها إلى المستهلك النهائي.

¹³ يعادل معدل الهدر المرتفع البالغ 400 م³ كمية المياه التي يستخدمها في اليوم شخصاً (إذا اعتبرنا أن استهلاك الفرد اليومي 120 لتراً)

مختلفة مثل عقد الإدارة لمدينة طرابلس في مصلحة مياه لبنان الشمالي وعقد "البناء-التشغيل-والنقل" (BOT) الناجح المطبق حالياً في مشروع السمرة لتنقية المياه العادمة في الأردن.

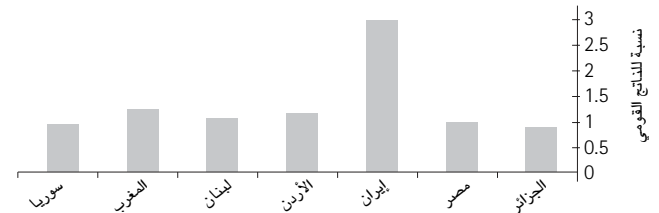
إلا أن محفزات تحسين الأداء التنظيمي في معظم مرافق المنطقة ضعيفة، ما ينعكس ضعفاً نسبياً في الخدمات المتوفرة¹⁰. كما تعتمد غالبية هذه المرافق على الدعم الحكومي المباشر أو غير المباشر لتمويل الاستثمارات والعمليات والصيانة. أما السبب في عدم القدرة على ضخ السيولة من قطاع خدمات المياه فيمكن في تلك المسؤوليين في زيادة تعرفات المياه، ما يحد من جودة خدمات المرافق المائية وفعاليتها من حيث التكلفة.

المياه من أجل البيئة

تسبب النقص في البنى التحتية المخصصة للصرف الصحي والهادفة إلى جمع المياه العادمة وتنقيتها في بلدان عدة من المنطقة بتلوث المياه السطحية والجوفية، ناهيك عن آثاره السلبية على البيئة والصرف الصحي. ففي لبنان مثلاً، بلغت كلفة التدهور البيئي على الناتج المحلي الإجمالي في العام 2000 ما بين 2.8% و4%، أي بمعدل 3.4%. ويعد هذا الرقم مرتفعاً إذ يفوق الأرقام المسجلة في البلدان ذات المداخل المرتفعة بضعف ونصف الضعف¹¹.

يمكن بشكل عام تلخيص أهم أسباب التدهور البيئي في: (أ) نقص مرافق المياه والصرف الصحي الآمنة وعدم كفاية النظافة؛ (ب) جسامات آثار تلوث الهواء السلبية على الصحة؛ (ج) الخسائر في الإنتاجية المترافقة مع تدهور التربة؛ وأخيراً (د) التدهور البيئي الكبير في المناطق الساحلية.

صورة رقم 5. كلفة التدهور البيئي



المياه للجميع

تشتهر المياه في منطقة المشرق أكثر ما تشتهر بكونها سبباً للتوتر في مسألة النزاع على الحقوق المائية للدول المتشاطئة. وتعتمد معظم دول المشرق، ما عدا لبنان وإيران، اعتماداً كبيراً على مصادر المياه السطحية والجوفية النابعة من البلدان المجاورة. ويتمضن الجدول 1 أدناه أمثلة على علاقة سوريا والعراق الحساسة بتركيا في مسألة مياه دجلة والفرات بالإضافة إلى اشتراك الأردن والمملكة العربية السعودية في مياه مشروع ديسة.

¹⁰ الاستفادة القصوى من الندرة، البنك الدولي، 2007

¹¹ كلفة التدهور البيئي، نموذج لبنان وتونس، البنك الدولي، 2004



الشرق الأوسط

الخاص عندما تستدعي الحاجة باستخدام أدوات مثل المساعدة القائمة على المخرجات¹⁵ (Output-based aid – انظر الجدول 1) لتحفيز تحسين الخدمات المتوفرة للمناطق المدنية والريفية.

إدارة الطلب على مياه الري

في موازاة ذلك، لا بد لبلدان المشرق أن تطبق الخطوات الآتية التي تعد من الأولويات إذا ما توخت إدارة الطلب على مياه الري:

- تطبيق سياسات تسعير المياه التي تعكس ندرة مياه الري.
- إنشاء أسواق المياه لتخصيص المياه بشكل فعال.
- تشجيع التكنولوجيا الموفرة للمياه بما فيها نظم الري بالتنقيط والري الرذاذي.
- ترويج التحول إلى المحاصيل ذات القيمة العالية وتلك الأقل حاجة إلى المياه.
- تشجيع إنشاء جمعيات مستخدمي المياه.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لبلدان المشرق، من الناحيتين التشريعية والمؤسسية، أن تستفيد من الاطلاع على الأدوار والوظائف المختلفة لأطر تنظيم المياه، والتي ما زالت حتى يومنا هذا محدودة في المنطقة¹⁶.

• الاستثمار في موارد مائية جديدة

إعادة استخدام المياه المكررة ومياه الصرف على الرغم من الفوائد التي قد تعود على هذه المنطقة المصنفة من أكثر المناطق شحاً في العالم، فإن عملية إعادة استخدام المياه العادمة المكررة في بلدان المشرق بطيئة وغير متكافئة. أما الأسباب فهي: (أ) عدم كفاية التحليل الاقتصادي لتكاليف إعادة الاستخدام وفوائدها.



شلالات كابدوال في إقليم غولستان، شمال إيران

بالتالي، تعتبر إدارة الطلب على المياه وطرق استخدامها إن في الخدمات المدنية أو في الزراعة الخطوة الأولى في ترشيد الاستخدام وإدارته، وخفض الهدر، وزيادة الفعالية والإنصاف في توزيع الموارد المحدودة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة أدوات فنية واقتصادية وقانونية ومؤسسية.

إدارة الطلب المدني

بادئ ذي بدء، يتعين على بلدان المشرق أن تسعى إلى تعزيز قدرة المرافق المائية من الناحية المالية والفنية من أجل تشغيل مرافق تنقية المياه ومرافق المياه العادمة وصيانتها بشكل فعال. لتحقيق ذلك لا بد من ضمان عمل هذه المرافق في بيئة تتيح لها: (أ) استعادة تكاليف التشغيل والصيانة من خلال فرض ما يكفي من التعريفات، (ب) استخدام أعداد كافية من الموظفين ذوي المؤهلات الفنية¹⁴، (ج) خفض الخسائر المالية والفنية عبر تركيب عدادات وجمع المياه وتصليح أماكن التسرب، (د) التعاقد مع القطاع

الجدول 1: مرافق المياه والمساعدة القائمة على المخرجات

المساعدة القائمة على المخرجات وسيلة ناجحة لتغيير طرق التمويل الخارجي لمقدمي الخدمات في قطاع المياه. تتضمن المساعدة القائمة على المخرجات تقديم الدعم للمخرجات التي يوصلها مقدم الخدمات بدلاً من تقديم الدعم للمدخلات بشكل مباشر. وتتلخص فوائد هذه الطريقة في تقديم حوافز أكبر لمقدم الخدمات كي يؤمن خدمته بشكل أفضل. فضلاً عن ذلك، تتيح هذه الطريقة تشجيع القطاع الخاص على التمويل المباشر، ما يعد مفيداً في حال وجود قيود على التمويل العام.

يمكن تطبيق وسائل المساعدة القائمة على المخرجات بطرق مختلفة، منها توفير الدعم للتوصيلات الجديدة (توسيع مساحة التغطية) أو توفير دعم قائم على الاستهلاك لردم الهوة بين استرداد التكاليف والتعريفات الاجتماعية. والجدير ذكره أن الدعم القائم على المخرجات المقدم لشبكات المياه الجديدة أو مرافق الصرف الصحي هو الأكثر استخداماً، إذ اعتمد في الباراغواي وكمبوديا وتتم تجربته حالياً في المغرب.

¹⁴ تنص المعايير الدولية على وجوب توفر 3 موظفين لكل 1000 توصيل
¹⁵ أخذ الفقراء بعين الاعتبار في مسألة تنظيم المياه، البنك الدولي، 2006



مشروع الري في اليمونة، سهل البقاع، لبنان

¹⁶ يتمثل التنظيم في ضمان تقيّد مقدمي خدمات المياه بالقوانين المعمول بها والمتعلقة بالتعريفات أو معايير النوعية، وتكييف هذه القوانين من أجل التعامل مع الأحداث غير المتوقعة. يتلخص الهدف من التشريعات في تأمين تلك الخدمات بصورة فعالة ومنصفة ومستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات الاجتماعية التي يحدها واضعو السياسات (على المستويين القومي والحكومي المحلي).
¹⁷ كفورى والغريق، إعادة استخدام المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2008

واستخدامها في مراحل الجفاف اللاحقة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم التغذية الاصطناعية للمياه الجوفية في توفير التكاليف بالمقارنة مع التخزين السطحي للمياه، كما تتيح الحد من الاعتماد على خزانات المياه السطحية المكلفة والقابلة للعطب. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقنية طبقت بنجاح في الإمارات العربية المتحدة ويمكن اعتبارها مصدرًا جديدًا يضاف إلى مصادر المياه.

• اتخاذ القرارات بناءً على البيانات الصحيحة

لا يزال تأمين المعلومات الدقيقة حول مختلف المسائل المتعلقة بإدارة المياه في منطقة المشرق يشكل تحديًا نظرًا لتكاليف جمع البيانات والتحليل وعدم توافر نظم إدارة البيانات الدقيقة. بالتالي لا بد لبلدان المشرق من اعتماد ممارسات قوية لجمع البيانات وإدارتها، وذلك لضمان اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المياه في أي قطاع كان بناءً على معطيات تعكس حقيقة الوضع المائي واستنادًا إلى توقعات علمية سليمة.

بالإضافة إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها المؤسسات الإقليمية¹⁸ والمراكز الأكاديمية بهدف جمع الوثائق وبيانات المياه، تجدر الإشارة إلى التعاون القائم بين بلدان المشرق والإدارة الوطنية للملاحة الفضائية والفضاء (ناسا) والبنك الدولي من أجل تطوير برمجيات إدارة المياه الخاصة بالمنطقة العربية مع حلول خريف 2010. وستستخدم بيانات الناسا عبر الأقمار الاصطناعية والأرصاد السطحية وأحوال الطقس المتوافرة لعموم الناس من أجل:

- تحسين قدرة مديري المياه على رصد التغيرات في توافر المياه، بما فيها تخزين المياه على السطح وفي جوف الأرض، ودفق الأنهر وتغيرات استخدام الأراضي ذات الصلة (النباتات، والأراضي المحسودة) وذلك بشكل رجعي أو في الوقت الراهن.
- توفير أداة من شأنها توقع الآثار المائية الإقليمية لسيناريوهات التغير المناخي.
- توفير منبر للتعاون وتشارك البيانات بين البلدان. وقد تتضمن التطبيقات المعنية إدارة المياه العابرة للحدود بشكل منسق وتقدير معدلات التغذية للطبقات الصخرية المائية المشتركة التي تعاني فائضًا في الاشتراكات، وتحسين طرق التعامل مع الجفاف والفيضانات على مستوى المنطقة.

تعد النتائج فريدة إذ تستخدم مجموعة بيانات مأخوذة من الأقمار الاصطناعية بشكل مبدئي بهدف الوصول إلى تقديرات توازن المياه. وهي لا تعتمد على البيانات المأخوذة من الأرض وبالتالي لا تخضع لقيود الموارد الإنسانية والفنية والمعوقات الجغرافية والحدود السياسية.

(ب) الارتفاع النسبي في تكاليف تنقية المياه العادمة ونقلها،
(ج) تسعير مياه الري بشكل لا يعكس قيمة ندرتها بالشكل الكافي، (د) المسائل التقنية والاجتماعية التي تؤثر على طلب المياه، (هـ) صعوبة إيجاد الحوافز المالية من أجل إعادة استخدام فعالة وأمنة للمياه¹⁷.

الجدول ٤: احتساب فوائد المياه والمغذيات الناجمة عن إعادة استخدام المياه في الزراعة (منظمة الصحة العالمية ٢٠١٦ و Pescod 199٢)

على سبيل المثال، تنتج مدينة عدد سكانها 500000 نسمة واستهلاكها من المياه 200 لتر في اليوم للشخص الواحد، كمية من المياه العادمة تصل إلى حوالي 85000 م³ يوميًا، حيث تبلغ نسبة تدفق المياه إلى نظام الصرف العام 85%.

فإذا استُخدمت تدفقات المياه العادمة المكررة في الري المنظم بحذر وبمعدل سنوي يبلغ 5000 م³/هكتار، يمكن بذلك تأمين مياه لري مساحة 6000 هكتار. يضاف إلى فوائد المياه الاقتصادية أهمية استخدام التدفقات كأسمدة. فنسب المواد المغذية في المياه العادمة المكررة بحسب طرق تكرير تقليدية لمياه الصرف:

النيتروجين: ٥٠ ملغ/ل

الفوسفور: ١٠ ملغ/ل

البوتاسيوم: ١٥٠ كلغ/هكتار سنويًا

وإذا فرضنا أن معدل التطبيق السنوي يبلغ 5000 م³/هكتار فإن نسب المواد الغذائية في المياه ستكون على الشكل الآتي:

النيتروجين: ٢٥٠ كلغ/هكتار سنويًا

الفوسفور: ٥٠ كلغ/هكتار سنويًا

البوتاسيوم: ١٥٠ كلغ/هكتار سنويًا

إذًا، تستطيع التدفقات أن تؤمن كل ما يحتاجه إنتاج المحصول الزراعي من النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم.

تشكل إعادة استخدام المياه العادمة المكررة ومياه الصرف الزراعية عنصرًا أساسيًا في إيجاد توازن مائي في منطقة المشرق، إذ تتيح إعادة الاستخدام الحد من دفق مياه الصرف أو التخلص منها كليًا وفي الوقت نفسه خلق مورد بديل غني بالمواد المغذية. بالتالي، يتيح ذلك بشكل غير مباشر حفظ موارد المياه العذبة لأغراض أكثر إفادة مثل توفير مياه الشفة وتأخير اللجوء إلى وسائل قد تكون ذات كلفة أعلى (مخططات التخزين، النقل، أو التحلية).

التغذية الاصطناعية للمياه الجوفية

ليست التغذية الاصطناعية للمياه الجوفية مصدر مياه "جديدة" بحد ذاتها، إلا أن هذه التغذية أو تقنية التخزين في الطبقة الصخرية المائية والاسترداد (الرسم X) تقنية فعالة من حيث الكلفة يمكن من خلالها تخزين المياه في جوف الأرض وإعادة استردادها

¹⁸ ابما فيها، على سبيل التعداد لا الحصر، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ICARDA) في حلب، سوريا، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ASCAD) في دمشق، سوريا والجامعة الأميركية في بيروت، لبنان.



الشرق الأوسط

• تعزيز قدرات مديري المياه

يتطلب النجاح في إدارة المياه إدماج مختلف أصحاب المصالح، من المزارعين وسكان الأحياء الفقيرة والمجتمع المدني والإعلام والساسة إلى موظفي الخدمة المدنية والمخططين والاقتصاديين والمهندسين. ولا بد لأصحاب المصالح الأساسيين أن يجادلوا ويناقشوا الثغرة التي تشوب الممارسة، وأن يتوصلوا إلى نظرة تقييمية موحدة لما يحتاجه المنتج المائي من استدامة على الأمد الطويل. ويتطلب هذا الإجماع تقدير النواحي الانسانية والمالية والبيئية والتكنولوجية لإدارة المياه من خلال إشراك أصحاب المصالح بشكل منهجي في التوعية حول إدارة المياه.

وبناءً عليه، أسست البلدان العربية الأكاديمية العربية للمياه www.awacademy.ae في أبوظبي سنة 2008 من أجل تنظيم الفعاليات التعليمية وخلق جيل جديد من "مديري المياه" و مندوبي المياه على اختلاف سلوكياتهم والشرائح المجتمعية التي تحدروا منها. وتقام لهذا الغرض هذه السنة دورات تدريبية حول دبلوماسية المياه وحوكمة المياه وإعادة استخدام المياه العادمة وإدارة مرافق المياه. بالتالي، فإن إشراك مديري المياه من مختلف بلدان المشرق من شأنه تكوين نظرة تقييمية موحدة للمخاطر المحدقة.

خاتمة

استطاعت بلدان المشرق في الماضي أن تدير مياهاها بإنصاف وفعالية. وصحيح أن تحديات اليوم تمتد على رقعة أوسع وتتسم بديناميكية أسرع، إلا أننا نشهد عدة نماذج ناجحة تمنحنا أملاً للمستقبل. لذا، فإن ردم الثغرات والانتقال من المقاربة التجارية إلى فهم المياه بنظرة مختلفة من شأنه رسم واقع مائي جديد وواعد ليس في منطقة المشرق فحسب، بل في المناطق الأخرى أيضاً.



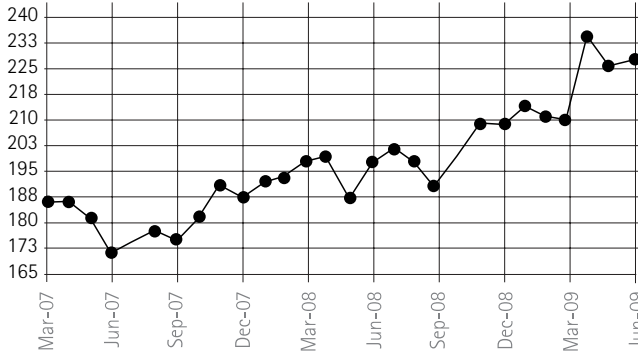
تقنيات قديمة للري والشرب في إقليم المثنى العراق



لبنان الاقتصاد اللبناني يحافظ على أدائه المتين رغم الأزمة العالمية - شبنم أكايا¹

النمو في سنة 2009 على تضخم مفرط في النشاط العقاري. فقد انخفضت رسوم التسجيل العقاري بنسبة 3.4 بالمئة في النصف الأول من سنة 2009، بالمقارنة مع نمو شديد بلغ 70.3 بالمئة في النصف الأول من سنة 2008.

لقد تباطأ التضخم خلال النصف الأول من السنة بسبب هبوط الأسعار
صورة رقم 1. مؤشر الأداء الاقتصادي



المصدر: مصرف لبنان

العالمية. وعلى أساس سنوي، ارتفع معدل التضخم، كما يقاس بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، بنسبة 2.9 بالمئة في النصف الأول من 2009. وكان تراجع الأسعار بارزا، على وجه الخصوص، في فترة نيسان/أبريل-أيار/مايو، إذ بلغ الارتفاع الوسطي في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك على أساس سنوي بنسبة 1.9 بالمئة فقط. ومنذ ذلك الحين، استأنف التضخم ارتفاعه حتى بلغ 3.3 بالمئة في حزيران/يونيو، وذلك مع ازدهار نشاط القطاع السياحي. وبنوع خاص، يعبر التباطؤ في ارتفاع المؤشر القياسي لأسعار الاستهلاك خلال الفترة المستعرضة عن هبوط في الأسعار العالمية للنفط والمواد الغذائية. فالتضخم الناتج عن الاستيراد له أثر كبير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، لأن مستوردات السلع تمثل حوالي 40 بالمئة من الاستهلاك والإستثمار المحليين. وتشير التقديرات إلى أن أسعار السلع المستوردة هبطت بنسبة 18.4 بالمئة في النصف الأول من سنة 2009، مقارنة بالنصف الأول من سنة 2008. ولا بد من الملاحظة أن المؤشر القياسي لأسعار الاستهلاك لا يعبر مباشرة عن اتجاهات الأسعار في القطاع العقاري، التي بقيت مستقرة خلال الفترة المستعرضة بسبب استمرار حركة الرساميل الوافدة وبقاء الطلب على مستوى مرتفع في القطاع.

تطورات المالية العامة

سجل رصيد المالية العامة ترجعا بسيطا في النصف الأول من سنة 2009. فقد ارتفع عجز المالية العامة (بما في ذلك المنح) حتى 1.56 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى من السنة، مقابل 1.32 مليار في الفترة ذاتها من السنة السابقة (راجع الرسم البياني رقم 2). وبشكل مماثل، هبط الفائض الأولي حتى 389 مليون دولار في الفترة المستعرضة، مقابل فائض قدره 429 مليون دولار في الفترة ذاتها من سنة 2008. وتأتي هذه الأرقام كنتيجة لزيادة في الإنفاق بنسبة 21.9 بالمئة² بالمقارنة مع 17.3 بالمئة في سنة 2008، ولزيادة في الإيرادات بنسبة 23.4 بالمئة بالمقارنة مع 15.6 بالمئة لسنة 2008. ومن دوافع ارتفاع النفقات: (أ) التحويلات

جدول القطاع المالي في لبنان نمو خلال النصف الأول من سنة 2009. بالرغم من حدة الأزمة المالية العالمية، فقد تحقق ارتفاع كبير في الودائع والاحتياطيات من العملات الأجنبية، كما ازداد العرض النقدي بمبلغ 6.0 مليار دولار أميركي (19 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال النصف الأول من السنة، ومنه مبلغ 4.2 مليار دولار خلال الفصل الثاني. وتابع الاحتياطي الإجمالي للمصرف المركزي ارتفاعه، نتيجة المبالغ الضخمة الوافدة من الخارج وتحويل المودعين من الدولار نحو العملة المحلية بفضل إتساع الفرق بين معدلات الفائدة. وهكذا تراجعت نسبة دولرة الودائع حتى 67 بالمئة في نهاية حزيران/يونيو 2009، مقابل 70 بالمئة في نهاية سنة 2008 و77 بالمئة في نهاية سنة 2007. وبلغ الاحتياطي الإجمالي 20.6 مليار دولار أميركي في النصف الأول من سنة 2009، مقارنة بـ17.1 مليار دولار في نهاية سنة 2008. وبقي الإقراض إلى القطاع الخاص قويا خلال النصف الأول من سنة 2009.

كان لتباطؤ النشاط في الاقتصاد العالمي أثر خفيف حتى الآن في الاقتصاد اللبناني. وقد قام مصرف لبنان مؤخرا برفع توقعات نسبة النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2009، إلى 6 بالمئة بدلا من 3 بالمئة، كما توقعت سابقا وزارة المال. وهذا التحسن يعبر عن حركة قوية مستمرة في الرساميل الوافدة وفي الاستثمار الخاص المحلي. كذلك فإن المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومنها معدل التضخم وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية، هي في اتجاه التحسن لأسباب أهمها تدني أسعار النفط والمواد الغذائية، وانخفاض قيمة المستوردات، وهو انخفاض اقترن بنمو أبطأ نسبيا، أي 6 بالمئة خلال سنة 2009 مقابل 8.5 بالمئة في سنة 2008. ومع ذلك، يبقى لبنان معرضا للصدمات الخارجية، كما أن إمكانية الاعتماد على المالية العامة تبقى محدودة. فقد بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية رقما قياسيا بمعدل 20 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008، ويتوقع بقاءه مرتفعا في سنة 2009، إنما على مستوى أقل نسبيا، أي 10 بالمئة. ويتوقع أيضا أن يبقى عجز المالية العامة مرتفعا في، مما يبقي الدين العام مرتفعا (بلغ الدين العام 160 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2008)، علما بأن مدفوعات الفائدة على هذا الدين تستهلك 50 بالمئة من إيرادات الحكومة.

تطورات القطاع الحقيقي

كان أداء الاقتصاد اللبناني متينا في النصف الأول من سنة 2009، وقد أسهم في ذلك وجود طلب قوي على الخدمات، وارتفاع كبير في الرساميل الوافدة. وارتفع المؤشر الاقتصادي العام لمصرف لبنان، الذي يعبر عن مجمل النشاط الاقتصادي، بنسبة 13.8 بالمئة في النصف الأول من السنة على أساس سنوي، مقابل ارتفاع بنسبة 8.8 بالمئة في النصف الأول من سنة 2008 (راجع الرسم البياني رقم 1). واستمر تصدير الخدمات على وتيرة قوية، كما ارتفع عدد القادمين إلى لبنان عبر مطار بيروت الدولي بنسبة 32.6 بالمئة في النصف الأول من سنة 2009 على أساس سنوي. واستمر الاستثمار في القطاع العقاري على وتيرة قوية، إذ ارتفعت تسليمات الإسمنت بنسبة 19.8 بالمئة خلال الفترة المستعرضة. وبالخلاصة أنه من المتوقع بقاء النشاط الاقتصادي على مستوى مرتفع خلال سنة 2009، علما بأن توقعات مصرف لبنان الأخيرة تشير إلى أنه من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6، وحتى 7 بالمئة في سنة 2009، بدلا من معدل 3 بالمئة كما كان متوقعا في مطلع السنة. وعلى عكس سنة 2008، لا يتركز

² بما في ذلك الإنفاق من الفروض الخارجية على مشاريع الاستثمار.

¹ خبير متقدم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



الحسابات الخارجية

كان لهبوط الأسعار العالمية للسلع أثر إيجابي في حسابات لبنان الخارجية. فقد ارتفع العجز في تجارة السلع، على أساس سنوي، بنسبة 8.8 بالمئة فقط في النصف الأول من سنة 2009، مقابل 34 بالمئة في الفترة ذاتها من السنة السابقة. ويعبر هذا التحسن عن تباطؤ في الاستيراد، الذي ارتفع بنسبة 7.0 بالمئة في النصف الأول من سنة 2009 على أساس سنوي، مقابل 34 بالمئة في الفترة ذاتها من سنة 2008، في حين ارتفعت الصادرات بنسبة 1.5 بالمئة (33 بالمئة في النصف الأول من سنة 2008). واستمر تصدير الخدمات في التحسن خلال سنة 2009، مع ازدياد عدد القادمين إلى لبنان بنسبة كبيرة قدرها 32.6 بالمئة على أساس سنوي خلال الفترة المستعرضة. وبلغت التدفقات الخارجية الصافية من خدمات وتحويلات ودخل ورأسمال 8.2 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2009، مقابل 5.7 مليار دولار في الفترة ذاتها من سنة 2008. وبلغ التغيير في الموجودات الخارجية الصافية 2.1 مليار دولار، مقابل 83 مليون دولار في الفترة ذاتها من سنة 2008.

وأدت الأموال الضخمة الواردة من الخارج إلى ارتفاع كبير في احتياطي مصرف لبنان. فقد ازداد الاحتياطي الإجمالي بالنقد الأجنبي بمقدار 20.6 مليار دولار في نهاية حزيران/يونيو 2009، مقابل 17.1 مليار دولار في نهاية سنة 2008 و12.6 مليار دولار في نهاية حزيران/يونيو 2008. وبلغت تغطية استيراد السلع بواسطة الاحتياطي الإجمالي رقما قياسيا هو 15.8 شهرا في النصف الأول من سنة 2009، مقابل 10.4 شهرا في النصف الأول من سنة 2008. وتدل اتجاهات الاحتياطي على ارتفاع في الرساميل الوافدة وتحول المودعين من الدولار إلى الليرة اللبنانية بفضل الفرق في معدلات الفائدة. وتشير الإحصاءات إلى أن هذا الاتجاه استمر في أثناء الصيف مع زيادة إضافية قدرها 2.2 مليار دولار في الاحتياطي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين نهاية حزيران/يونيو ونهاية آب/أغسطس 2009.

القطاع المالي

استمر القطاع في التوسع بالرغم من الأزمة المالية العالمية والتوترات السياسية الداخلية بما فيها محاولات تأليف حكومة جديدة. وقد تمكنت المصارف اللبنانية من توسيع قاعدة موجوداتها خلال سنة 2009⁶ وقد راقب مصرف لبنان بشكل متشدد التوظيفات الخارجية للمصارف التجارية خلال السنوات القليلة الماضية، بهدف تجنب مشاركة المصارف في توظيفات تحمل مخاطر مرتفعة (راجع الإطار رقم 1). وقد ازدادت الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M37) بنسبة 18.8 بالمئة (أي ما يساوي

⁶ تتوزع المبالغ المدفوعة كما يلي: 1.5 مليار دولار كقروض ومنح للقطاع العام؛ 100 مليون دولار كقروض للمشاريع؛ 300 مليون دولار كمساهمات عينية؛ 800 مليون دولار كقروض للقطاع الخاص.

⁷ توجه الكثير من اللبنانيين العاملين في الخارج ومن المواطنين العرب إلى المصارف اللبنانية كملجأ آمن بعد نشوب الأزمة المالية العالمية. ومن أسباب هذه الثقة بالنظام المصرفي اللبناني متانة المصارف اللبنانية وقدرتها المشهودة على تجاوز الأزمات. والواقع أن الجهاز المصرفي اللبناني قد نجح، خلال السنوات الأخيرة، في تجاوز تحديات كبيرة منها اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وحرب تموز 2006 مع إسرائيل، وسنوات عديدة من عدم الأمان وعدم الاستقرار السياسي. ويعود جزء من تلك المتانة المقرونة بالمرونة إلى دعم المجتمع الدولي وبعض القوى الإقليمية - مثلا، أودعت المملكة العربية السعودية، خلال حرب تموز 2006، مبلغ 1.5 مليار دولار في مصرف لبنان. وفي نهاية سنة 2008، بلغت الميزانية المجمعة للمصارف اللبنانية ما يعادل 321 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

إلى مؤسسة كهرباء لبنان، التي ازدادت على أساس سنوي بنسبة 27.2 بالمئة بالرغم من هبوط أسعار النفط العالمية، علما بأن أثر هذا الهبوط لم يظهر إلا خلال شهر نيسان/أبريل 2009، لأن الحكومة تدفع عقود النفط بتأخير يبلغ ستة أشهر: (ب) ارتفاع النفقات الأولية (باستثناء التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان)، التي ازدادت بنسبة 28.3 بالمئة، وهو ارتفاع ناجم، إلى حد كبير، عن ارتفاع الرواتب والأجور (بمفعول رجعي اعتبارا من أول أيار/مايو 2008)، فضلا عن منافع أخرى غير الأجور اعتمدها القطاع العام للتعويض عن أثر معدلات التضخم العالية خلال سنة 2008³. وفي جانب الإيرادات، كانت الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة أهم عوامل الارتفاع، إذ تضاعفت في النصف الأول من سنة 2009 على أساس سنوي. ومع إلغاء السقف على أسعار البنزين، ارتفعت حصيلة الضريبة على البترول حتى أكثر من 300 مليون دولار في النصف الأول من سنة 2009، مقابل 3.3 مليون دولار في الفترة ذاتها من سنة 2008.

ارتفع الدين العام خلال الفترة المستعرضة بشكل محدود نسبيا. فقد ارتفع الدين العام بمبلغ 289 مليون دولار في النصف الأول من سنة 2009 وبلغ مجموعه 47.29 مليار دولار، مقابل 47 مليار في نهاية سنة 2008 (أي حوالي 160 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لسنة 2008). وهذا يعبر عن قرار الحكومة بتلبية جزء من احتياجات التمويل عن طريق استخدام ودائع القطاع العام، التي انخفضت بمقدار 1.2 مليار دولار خلال الفترة المستعرضة. وبقي تركيب الدين دون تغيير خلال الفترة الممتدة من نهاية سنة 2008 حتى نهاية حزيران/يونيو 2009، أي 55 بالمئة من مجموع الدين محدد بالليرة اللبنانية و45 بالمئة من المجموع محدد بالنقد الأجنبي. وقد ارتفع معدل الفائدة الوسطي على الدين المحدد بالنقد الأجنبي حتى 7.36 بالمئة في نهاية حزيران/يونيو 2009، مقابل 7.21 بالمئة في نهاية سنة 2008. وهذا الارتفاع في معدل الفائدة الوسطي على الدين المحدد بالنقد الأجنبي يعود إلى أن سندات دين بقيمة 1.9 مليار دولار قد تم إبدالها قبل الاستحقاق بسندات يوروبوند جديدة تحمل معدلات فائدة أعلى، وذلك في مطلع سنة 2009⁴ وكانت المدفوعات المتصلة بالتزامات مؤتمر باريس3- أبطأ من المتوقع. وقد تم حتى الآن تخصيص حوالي 72 بالمئة من مجموع هذه الالتزامات، البالغ 7.5 مليار دولار، أي فقط 5.6 مليار⁵، علما بأن المدفوعات الفعلية بلغت 3.2 مليار فحسب.⁶

³ تمت زيادة الرواتب بمبلغ 200 ألف ليرة لبنانية شهريا لكل موظفي القطاع العام، كما تمت زيادة تعويض النقل اليومي بمبلغ 2000 ليرة لبنانية يوميا. وتمت أيضا زيادة رواتب المتقاعدين بمبلغ 150 ألف ليرة لبنانية شهريا، علما بأن مجموع تكلفة هذه التدابير في الميزانية قد قدرتها الحكومة بنسبة 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 و1.6 بالمئة لسنة 2009. ودفعت الحكومة الزيادة في الربع الأخير من سنة 2008، بالإضافة إلى دفعيتين بمفعول رجعي. واستمرت المدفوعات بمفعول رجعي خلال الفصل الأول من سنة 2009، مما أدى إلى ارتفاع في مجموع الأجور. وفي حين أن الزيادة الإجمالية في مجموع الأجور بلغت 19.9 بالمئة في النصف الأول من سنة 2009 (على أساس سنوي)، فهي قد وصلت إلى 29.5 بالمئة في الفصل الأول من سنة 2009.

⁴ تمت عملية التبادل بواسطة ثلاثة إصدارات: إصداران بالدولار الأميركي وإصدار واحد باليورو. ويستحق أحد الإصدارين بالدولار سنة 2012 بعائد قدره 7.5 بالمئة، في حين يستحق الإصدار الآخر بالدولار في سنة 2017 بعائد قدره 9 بالمئة أما الإصدار باليورو فيستحق أيضا في سنة 2017 وهو بعائد قدره 7.75 بالمئة.

⁵ تتوزع المبالغ المخصصة كما يلي: 2.1 مليار دولار كدعم للموازنة؛ 1.2 مليار دولار كقروض للمشاريع؛ 1.4 مليار دولار كدعم للقطاع الخاص؛ و300 مليون دولار تقريبا كمساعدة فنية عينية.

الإطار رقم 1: تدابير احترازية اتخذها مصرف لبنان لتعزيز الإطار التنظيمي

بدأ مصرف لبنان، في حزيران/يونيو 2008 بوضع أنظمة أكثر تشدداً في ما يتعلق بقيام المصارف باختيار توظيفاتها وتقدير المخاطر ومراقبتها. فعلى سبيل المثال، يطلب التعميم الوسيط رقم 176 (تاريخ 8 تموز/يوليو 2008) من المصارف أن تحصل على موافقة المصرف المركزي قبل القيام بأي توظيف مباشر أو غير مباشر، أو مساهمة مباشرة أو غير مباشرة، في أية مؤسسة مالية أجنبية. ويوسع هذا التعميم نطاق رقابة مصرف لبنان على توظيفات ومساهمات الشركات والصناديق التي تملك فيها المصارف اللبنانية حصصاً وأسهماً من رأس المال. ومن الأمثلة على التشدد في الأنظمة المتعلقة بالسوق الداخلية التعميم الوسيط رقم 177 (تاريخ 21 تموز/يوليو 2008)، الذي يحد من الإقراض إلى قطاع البناء بنسبة 60 بالمائة من قيمة المشروع، باستثناء مشاريع بناء السكن الأساسي.

وقد أصدر مصرف لبنان، أربعة تعاميم أساسية تنصّ على: (1) إلزام كل مصرف بإنشاء لجنة داخلية تعنى بتدقيق الحسابات؛ (2) الطلب إلى المصارف أن تستعرض كفاية رأسمالها وفق معايير اتفاقية بازل 2؛ (3) تنظيم التقنيات الخاصة بتخفيف المخاطر الائتمانية؛ (4) تنظيم التدقيق الخارجي للحسابات باتجاه مزيد من المناوبة بين مراجعي الحسابات الخارجيين. ومن جهة أخرى، أصدر مصرف لبنان تعاميم وسيطة تطلب إلى المصارف: (1) إبلاغ بيانات عملياتها إلى مصرف لبنان بوتيرة أكبر، بما في ذلك العمليات الخاصة بالائتمانات المستندية؛ (2) إبلاغ مزيد من التفاصيل عن محفظات قروضها إلى مركزية المخاطر في مصرف لبنان؛ (3) زيادة الاحتياطي المتعلق بالمخاطر المصرفية غير المحددة. وبموازاة تدعيم الرقابة على المخاطر، اتخذ مصرف لبنان تدابير تستهدف زيادة التمويل الذي تمنحه المصارف بالعملية اللبنانية إلى القطاع الخاص المقيم

6.0 مليارات دولار) في نهاية حزيران/يونيو 2009، بالمقارنة مع نهاية سنة 2008. وكانت ودائع المقيمين أبرز عناصر الكتلة النقدية دينامية، علماً بأن الودائع بالعملية الوطنية ارتفعت بنسبة 17.6 بالمائة، في حين ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 3.9 بالمائة، بالمقارنة مع شهر كانون الأول/ديسمبر 2008. واستمر القطاع المالي في دوره كمصدر رئيسي لتمويل القطاعين الخاص والعام. فقد ارتفع الإقراض إلى القطاع الخاص بنسبة 6.5 بالمائة (ما يعادل 1.4 مليار دولار). أما الائتمانات الممنوحة من المصارف التجارية إلى الحكومة فقد انخفضت بنسبة بسيطة قدرها 0.5 بالمائة (ما يعادل 136 مليون دولار). والواقع أن اتجاه الإقراض إلى القطاع الخاص يعبر عن زيادة كبيرة في موارد المصارف وعن حوافز إضافية يقدمها مصرف لبنان بهدف تشجيع الإقراض بالعملية الوطنية.

أدى ازدياد الفرق بين معدلات الفائدة على العملة الوطنية والنقد الأجنبي إلى هبوط كبير في نسبة دولرة الودائع. فمعدل الفائدة الوسيط على الودائع بالدولار قد انخفض بمقدار 151 نقطة أساس، أي من 4.69 بالمائة في نهاية سنة 2007 حتى 3.18 بالمائة في نهاية حزيران/يونيو 2009. وهذا يعود جزئياً إلى هبوط معدلات الفائدة العالمية (انخفض معدل ليبور لثلاثة أشهر بمقدار 446 نقطة أساس خلال الفترة ذاتها). أما معدل الفائدة الوسيط على الودائع بالليرة اللبنانية فقد هبط بمقدار 44 نقطة أساس، أي من 7.40 بالمائة حتى 6.96 بالمائة خلال تلك الفترة، مما يشير إلى توفر السيولة بالعملية المحلية. كذلك فإن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة للقطاع الخاص قد عكست جزئياً عن الهبوط في معدلات الفائدة على الودائع. فمعدل على الإقراض للقطاع الخاص بالنقد الأجنبي قد تراجع بمقدار 78 نقطة أساس، في حين أن معدل الفائدة على الإقراض إلى القطاع الخاص بالليرة اللبنانية قد تراجع بمقدار 34 نقطة أساس فحسب. وفيما خص القروض بالليرة اللبنانية، اتخذ مصرف لبنان سلسلة من التدابير تستهدف تعزيز الإقراض إلى القطاع الخاص. وقد أفضت هذه التدابير إلى توسيع الدعم الممنوح لمعدلات الفائدة⁸، وتوسيع إعفاءات المصارف من الاحتياطي الإلزامي لتشمل جميع أنواع القروض الممنوحة بالليرة اللبنانية، باستثناء قروض الاستهلاك والقروض العقارية (ما عدا قروض الإسكان التي تدعمها الحكومة). نتيجة لهذه التطورات، هبط معدل دولرة الودائع حتى 67 بالمائة في نهاية حزيران/يونيو 2009، مقابل 70 بالمائة في نهاية سنة 2008 و77 بالمائة في نهاية سنة 2007.

⁸ M3 تساوي النقد المتداول بالليرة اللبنانية، زائد الودائع بالليرة اللبنانية، زائد الودائع بالنقد الأجنبي. وفي نهاية سنة 2008، كانت M3 تعادل 254 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

⁹ قامت الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان، منذ سنة 2000، بإطلاق برامج لتشجيع القروض الممنوحة لعمليات الاستثمار العائدة للقطاع الخاص. وتشمل هذه المبادرات تخفيف كلفة الفائدة على المقترضين، ومنح إعفاءات من الاحتياطي الإلزامي للمؤسسات الدائنة. وقد ركزت هذه البرامج في البدء على المشاريع الزراعية والصناعية، ثم تم توسيعها تدريجاً لتشمل قطاعات أخرى.



لبنان التقدم المحرز في قطاع المياه - محمد بن واهي¹

وضع القانون 221 أساساً لتوضيح المسؤوليات وتحسين الفعالية بشأن تأمين الخدمات في قطاع المياه والصرف الصحي. أولاً، ينص القانون على الفصل بين صنع السياسات العامة وتأمين الخدمات، ويحدد بوضوح مسؤوليات صانعي السياسات ومسؤوليات الهيئات المائية الإقليمية. ثانياً، دسّن هذا القانون إنشاء هيئات مائية إقليمية مستقلة مالياً وإدارياً. ثالثاً، من الممكن لتأمين خدمات مجمّعة على أساس إقليمي، في حال تنفيذه بفعالية، أن يؤدي إلى مكاسب في فعالية الخدمة (وفورات في الحجم)، بحيث يتاح نقل المنافع إلى المستخدمين النهائيين.

غير أن برنامج الإصلاح وصل إلى طريق مسدود بعد فترة قليلة من إصدار القانون. فقد واجهت عملية نقل المهمات إلى الهيئات المائية الإقليمية الأربعة تأخيراً كبيراً في التنفيذ. وما زال على هذه الهيئات أن تبني قدرتها على تسلم المهمات الموكولة إليها بموجب القانون 221، علماً بأنها تتمتع بسلطة تنفيذ محدودة جداً (مثلاً، بشأن تحصيل الفواتير). ولا تزال وزارة الطاقة والمياه تدير، بالنيابة عن الهيئات المائية الإقليمية، بعض عقود الخدمة لتشغيل محطات الضخ وصيانتها. وتتصف مهمات تخطيط الاستثمارات وتنفيذها بطابع كثيف من المركزية، حيث أن مجلس الإنماء والإعمار هو الوكالة الرئيسية المسؤولة عن الاستثمار في القطاع، وهو الذي يقوم بتخطيط وتنفيذ الاستثمارات المتعلقة بالمياه والمياه المبتذلة التي تمولها الجهات المانحة. أما جميع المياه المبتذلة، وهي قانوناً من صلاحيات الهيئات المائية الإقليمية، فتنفذها إلى حد كبير البلديات ومؤسسات خاصة صغيرة لا تخضع لهيئات ناظمة. والواقع أن الفرق بين المسؤوليات المحددة قانوناً والمسؤوليات الفعلية قد أدى إلى نوع من الغموض المؤسساتي، كما أضعفت التمييز في المسؤولية بين صانعي السياسات ومقدمي الخدمات.

يشير التحليل المؤسساتي لقطاع المياه والصرف الصحي إلى وجود نقاط ضعف متعددة بشأن المسألة. أولاً، إن التأخير الكبير في تنفيذ القانون 221 قد أدى إلى غموض مؤسساتي بشأن مسؤوليات القطاع. ثانياً، إن تحمل المسؤوليات يتأثر سلباً بتنسيق غير كاف بين مختلف الوكالات، خصوصاً بين وزارة الوصاية ومجلس الإنماء والإعمار. ثالثاً، تمارس وزارة الطاقة والمياه قدراً محدوداً جداً من الرقابة والإشراف على الهيئات المائية الإقليمية. أخيراً، وهذا أمر مهم، لا تستطيع الهيئات المائية الإقليمية أن تكون مسؤولة عن تقديم الخدمات، لأنها ليست مخولة حتى الآن بالعمل كهيئات مستقلة.

جانِب العرض

تشكو الهيئات المائية الإقليمية من أداء غير ملائم على المستوى الفني كما على المستويين المالي والتجاري. ومع أن لبنان مجهز نسبياً بمرافق مائية جيدة، فهو يواجه نقصاً كبيراً في التزويد المائي خلال فترة الجفاف، الممتدة بين شهري تموز/يوليو وتشيرين الأول/أكتوبر. وما لم تتخذ تدابير لإصلاح القطاع، يتوقع أن يواجه لبنان نقصاً مزمناً في المياه

وهو التقدم الذي أحرزه لبنان في قطاع المياه والصرف الصحي؟ وهل يتفق هذا التقدم مع مستوى التنمية الاقتصادية في البلاد؟ ما هي تدابير السياسة اللازمة لتحسين الأداء وتلبية حاجات التنمية في القطاع؟ هذه الأسئلة تجيب عليها الدراسة التي أجراها مؤخراً البنك الدولي حول الإنفاق العام في قطاع المياه والصرف الصحي في لبنان. وفي ما يلي أهم نتائج هذه الدراسة.

إن أوضاع قطاع المياه والصرف الصحي في لبنان لا تتفق مع مستوى التنمية الاقتصادية في البلاد، وهو مستوى أعلى بكثير مما في البلدان المماثلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء بلدان الخليج. فقد بلغت حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي في لبنان 5800 دولاراً أميركياً سنة 2007، وهذا ما يفوق بكثير حصة الفرد في المغرب (2290 دولاراً أميركياً) وتونس (3210 دولاراً أميركياً). غير أن نتائج قطاع المياه والصرف الصحي ليست متناسبة مع مستوى التنمية الاقتصادية في لبنان. وبالرغم من أن معدلات الوصل بالشبكة هي ضمن المتوسط الإقليمي، هناك مستوى منخفض من التزويد المنتظم، الذي يتأثر بتقلبات المطر الموسمية. والوضع صعب بنوع خاص في منطقة بيروت وجبل لبنان، حيث يبلغ المعدل الوسطي للتزويد المائي في الصيف حوالي ثلاث ساعات فحسب، في حين أن بلدانا مماثلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كتونس والمغرب قد حققت في مدنها الرئيسية تزويداً مائياً مستمراً على أساس 24 ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع.

لقد أن الأوان ليقوم لبنان بتسريع برنامجه الإصلاحية، كي يحقق معايير خدمة مماثلة لما يتم في بلدان أخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. هذا أمر يحتاج بالضرورة إلى وجود أدوات سياسة عامة متنوعة، نظراً للواقع السياسي المتشعب في البلاد وتعدد القضايا التي تؤثر في قطاع المياه والصرف الصحي. وما يزيد في التحدي الطابع المحدود جداً للبيانات الإحصائية الخاصة بأداء القطاع واتجاهات الإنفاق العام. إن الدراسة التي أنجزت مؤخراً عن الإنفاق العام في قطاع المياه والصرف الصحي تلقي ضوءاً على القضايا الرئيسية التي يواجهها قطاع الموارد المائية (وبقدر أقل المياه المبتذلة ومياه الري)، كما أنها تحدد الميادين الرئيسية التي تحتاج إلى إصلاحات، كي تتحقق أهداف التنمية في القطاع.

الإطار المؤسساتي

أطلق القانون 221/2000 الصادر في أيار/مايو و2000 عملية الإصلاح في قطاع التزويد المائي والصرف الصحي. وكان تأمين الخدمات في هذا القطاع، قبل صدوره، موزعاً بين 22 مصلحة مياه و209 لجان محلية، مع وجود نطاق واسع لتحسين الفعالية. وحصراً هذا القانون مسؤولية مياه الشرب والمياه المبتذلة ومياه الري بأربع هيئات إقليمية، بالإضافة إلى هيئة موجودة سابقاً هي مصلحة الليطاني.

¹ خبير متقدم في قطاع المياه والصرف الصحي

لقدرة على تخزين المياه غير كافية لتلبية الطلب على المياه. فالقدرة على تخزين المياه في لبنان هي على مستوى أدنى بكثير مما في بلدان أخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا تمثل طاقة التخزين في السودان سوى خمسة بالمئة من مجموع الموارد المائية القابلة للتجدد، مقابل 56 بالمئة في المملكة المغربية وحوالي 300 بالمئة في مصر. ويشكل عدم وجود قدرة تخزين كافية عقبة كبيرة في ميدان الري، الذي يستخدم فيه أكثر من 60 بالمئة من مجموع الاستهلاك المائي.

جانب الطلب

العقبة الكبرى التي تواجه المستهلكين في قطاع المياه هي مدى توفر الخدمة وليس ثمنها. إن قيام القطاع العام بتقنين التزويد المائي لأغراض الاستهلاك المنزلي قد أدى إلى نمو كبير في مصادر التزويد الخاصة، التي تمثل 65 بالمئة من مجموع الإنفاق على الماء لدى الأسر الموصولة بالشبكة، و75 بالمئة إذا أخذنا في الاعتبار الأسر غير الموصولة. وأهم المصادر الخاصة للتزويد المائي هي زجاجات الماء الكبيرة (35 بالمئة من مجموع إنفاق الأسر على الماء) ثم شاحنات الماء (21 بالمئة) ثم زجاجات الماء الصغيرة (16 بالمئة).

لا يستطيع المستهلكون اختيار المستوى المفضل لاستهلاك المياه أو السيطرة على الكلفة. وبسبب عدم وجود عدادات للماء، لا يستطيعون تكييف الاستهلاك مع مستوى الطلب الأمثل. ويشكل عجز المستهلكين في هذا المجال عقبة رئيسية تعيق تحسين أداء القطاع، كما يثير مشكلات تتعلق برفاههم. كذلك فإن عدم السيطرة على الاستهلاك وعدم وجود خيارات للدفع هو أمر له أثر سلبي في الأسر ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص.

اتجاهات الإنفاق العام

لم يكن الاستثمار العام في قطاع المياه والصرف الصحي كافياً لتلبية حاجات نمو القطاع. بالرغم من الانخفاض الأخير في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن الإنفاق العام على البنية التحتية، بما في ذلك قطاع المياه والصرف الصحي، يصطدم بحدود ناجمة عن ضغوط المالية العامة. ونجد أن الاستثمارات العامة في القطاع المذكور تبلغ سنوياً 0.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار سنة 2008) كمعدل وسطي. أما النفقات الإنتاجية السنوية فهي أدنى من احتياجات الاستثمار، التي تقدر بنسبة تقارب 0.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات الدخل المتوسط، على أساس النهج الهرمي (الطلب المتوقع في القطاع بالنسبة إلى مستوى معين من النمو الاقتصادي). هذا وقد قامت هيئات خاصة صغيرة بدور هام في سد ثغرة الإنفاق العام في هذا القطاع.

يقوم مجلس الإنماء والإعمار بمعظم الاستثمارات في قطاع المياه والصرف الصحي. وقد نفذ المجلس، منذ سنة 1994، أكبر حصة من الاستثمارات في قطاع المياه (46 بالمئة)، وتلاه في هذا المضمار مجلس

على مدار السنة في موعد لا يتجاوز سنة 2020. والواقع أن الأداء الضعيف للهيئات المائية الإقليمية هو أحد أسباب عدم التوازن بين الطلب والعرض، فضلاً عن وجود نقص في قدرة التخزين وازدياد في الطلب

تغطية الشبكة العامة مرتفعة نسبياً، لكن انتظام التزويد هو على مستوى منخفض، كما أن خسائر الماء تتجاوز المستوى الأمثل. إن نسبة السكان الموصولين بالشبكة المائية العامة تبلغ حوالي 78 بالمئة، غير أن انتظام التزويد هو على مستوى منخفض، إذ يتراوح بين ثلاث ساعات و22 ساعة يومياً خلال فترة الجفاف. ومدينة طرابلس هي المنطقة الحضرية الوحيدة التي تزود يومياً بالماء على مدار 24 ساعة، نتيجة تحسينات في الفعالية حققتها هيئة خاصة بموجب عقد إدارة استمر تنفيذه خمس سنوات. أما خسائر المياه فتتفوق المستوى الأمثل، وتبلغ نسبتها 40 بالمئة على النطاق الوطني، وفق تقدير متحفظ.

لم تعمل مصالح المياه حتى الآن كمؤسسات عامة مستقلة مالياً، بالرغم من التقدم المحرز منذ إنشائها. إن بإمكانها حالياً تغطية تكاليف الرواتب وقسم من تكاليف الكهرباء، غير أن وزارة الطاقة والمياه تدعم بصورة غير مباشرة تكاليف التشغيل والصيانة، إذ تدير بعض عقود الخدمة في محطات الضخ الواقعة في نطاق تلك المصالح. والواقع أن مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان هي الوحيدة التي تغطي تكاليف التشغيل والصيانة بواسطة الإيرادات المحصلة، علماً بأن فعالية التحصيل في قطاع المياه تبلغ 70 بالمئة كمعدل وسطي، مع فروق كبيرة بين المصالح تتراوح بين 11 بالمئة و80 بالمئة.

ليس هناك ارتباط بين التعريفات المائية، من جهة، وطلب المستهلكين والتكلفة الاقتصادية للخدمات، من جهة أخرى. فالتعريفات المائية تستند بالتعاقد إلى رسم سنوي ثابت عن كمية من الماء تبلغ متراً مكعباً في اليوم. وليس هناك قياس للاستهلاك المحلي، كما أن الحجم الفعلي للتزويد المائي يقل عن الحجم المتعاقد عليه. ويتصف النظام الحالي بخطر مزدوج، بمعنى أن نظام التعرفة لا يقدم حوافز لإدارة الطلب، كما أنه لا يقدم حوافز تجارية للهيئات المائية الإقليمية، كي تعمل على تخفيف خسائر الماء وزيادة الإنتاج.

تطور قطاع المياه المبتدلة لا يزال في مرحلة بدائية. بالرغم من الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لزيادة منشآت معالجة المياه المبتدلة، لا تزال المنشآت العاملة قليلة العدد. وهناك عدد من محطات المعالجة الكبيرة التي أنشأها مجلس الإنماء والإعمار، لكنها ليست قيد التشغيل بسبب القدرة المحدودة وعدم اكتمال شبكة التزويد. كذلك فإن معظم المياه المبتدلة المجموعة يتم التخلص منها دون معالجة، بالإضافة إلى عدم اتخاذ تدابير فعالة للحد من الآثار البيئية الناجمة عن تأخر العمل، علماً بأنه لا تحسّل حالياً أية رسوم عن المياه المبتدلة.



برنامج الإصلاح

تحسين الفعالية هو من الأولويات، كي تتحقق أهداف القطاع في إطار مسؤوليات المالية العامة. من الممكن لتحسينات الفعالية، المحققة بتخفيض التكاليف غير المنظورة، أن تولد موارد كافية لسد فجوات الاستثمار في قطاع التزويد المائي والمياه المبتذلة. ويقتضي تحسين الفعالية اتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى دعم: (أ) تصنيف الاستثمارات بحسب الأولوية؛ (ب) تنفيذ القانون رقم 221؛ (ج) إدارة المنشآت؛ و(د) إدارة المعلومات.

(أ) - الأولوية في قطاع المياه هي لزيادة انتظام التزويد المائي كي يصبح، على نطاق وطني، غير منقطع على مدى 24 ساعة و7 أيام في الأسبوع. من الضروري أن تصنف بحسب الأولوية المشاريع التي يجري إعدادها بهدف تحقيق تزويد مائي مستمر. ومن الممكن، في المدى القصير، تصميم "خطة استثمار هادفة" تركز على خفض خسائر المياه بواسطة إعادة تأهيل شبكات التزويد المائي وتركيب العدادات، والتوسع في معالجة المياه وفي إنشاءات التخزين من أجل مواجهة مقتضيات الخدمة على مدى 24 ساعة في اليوم.

(ب) - يبدأ تحسين أداء القطاع في تأمين التنفيذ الفعلي للقانون 221 وإدخال التعديلات اللازمة عليه. إن برنامج الإصلاح غير المكتمل هو السبب الرئيسي لضعف أداء القطاع. وما يتصف بالأولوية، في المدى القصير، هو المشروع في تمكين المصالح المائية الإقليمية لتعمل كهيئات مستقلة في ميادين حيوية مثل التوظيف والمشتريات، وإنجاز نقل مهمات التشغيل والصيانة الخاصة بالتزويد المائي إلى مصالح المياه. كذلك من الضروري تعزيز التنسيق بين وزارة الطاقة والمياه ومجلس الإنماء والإعمار بهدف ترتيب تسلسل الاستثمارات بشكل أمثل. وبموازاة تعزيز استقلالية الهيئات المائية الإقليمية، من الأساسي، في المدى المتوسط، أن تزداد فعالية مشاركتها في تخطيط وتنفيذ استثمارات التزويد المائي، بغية تحسين التنسيق. كذلك فإن زيادة استقلالية الهيئات المائية الإقليمية يقتضي تدعيم دور وزارة الطاقة والمياه بصفتها الهيئة النازمة للقطاع. كذلك هناك حاجة، في المدى الطويل، إلى ترشيد مسؤوليات الاستثمار بنقل تنفيذ أشغال الاستثمارات الإنتاجية تدريجاً إلى الهيئات المائية الإقليمية تحت إشراف وزارة الوصاية.

(ج) - من الضروري تكميل الإصلاحات المؤسساتية بتحسينات في إدارة المنشآت. لا يحتمل أن تؤدي الإصلاحات المؤسسية إلى تحقيق التحسينات المتوقعة في تأمين الخدمات، ما لم يتم تمكين المستهلكين من محاسبة مصالح المياه على أدائها. ويقتضي تعزيز قدرة المستهلكين إجراء إصلاحات في إدارة المنشآت، عن طريق برنامج وطني لاستخدام العدادات المائية واعتماد تعريفات تركز على الإستهلاك، وهذا أمر بالغ الأهمية. وبشكل مماثل، يجب تمكين الهيئات المائية الإقليمية وتخويلها صلاحية تحصيل الفواتير. ومع أن هناك، في المدى القصير، نطاقاً محدوداً

الجنوب وصندوق المهجرين. وفي قطاع المياه المبتذلة، قام مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ برنامج النفقات الإنتاجية بكامله. غير أن هذا المجلس يعتمد في مشاريعه الاستثمارية إلى حد كبير على تمويل الجهات المانحة، وهو لا يستطيع أن يسيطر كلياً على أنماط إنفاقه، كما أن عدم وجود خطة شاملة للنفقات الإنتاجية يؤثر سلباً في القدرة على تصنيف المشاريع بحسب الأولوية، على أساس حاجات القطاع.

المستوى منخفض في قدرة القطاع على استيعاب الاستثمارات. إن القدرة على الاستيعاب هي مقياس هام لفعالية تنفيذ النفقات الإنتاجية. والواقع أنه لم ينفذ، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1992 و2006، سوى 55 بالمئة من النفقات الإنتاجية المخططة لقطاع المياه. أما في قطاع المياه المبتذلة فنسبة الاستثمارات المنفذة هي أدنى من ذلك (20 بالمئة). ويعود انخفاض قدرة الاستيعاب، بقدر كبير، إلى تأخر التمويل من جانب الجهات المانحة وتأخر الموافقة على المشاريع، مما أدى إلى تراكم المشاريع التي تنتظر التنفيذ.

هناك عدم ترابط بين النفقات الإنتاجية ونفقات الصيانة. فالمصالح المائية الإقليمية مسؤولة عن صيانة الاستثمارات الإنتاجية التي ينفذها مجلس الإنماء والإعمار. لكن هذه المصالح ليست، في الواقع، مجهزة جيداً للقيام بهذه المهمة، لأنها تشارك بشكل هامشي فحسب في تنفيذ الاستثمارات العامة. ولديها أيضاً هامش محدود بشأن تأمين موارد إضافية لإغراض الصيانة عن طريق رسوم الاستخدام. ونظراً لتدني قدرة الهيئات المائية الإقليمية، تستمر وزارة الطاقة والمياه في تنفيذ قسم من أعمال التشغيل والصيانة في القطاع المائي.

تكاليف الجمود

يقدر مجموع تكاليف الجمود في قطاع التزويد المائي بما يقارب 1.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتحتمل الأسر أكبر حصة من هذه التكاليف. فتكلفة الفرصة البديلة لعدم كفاية التزويد المائي من قبل القطاع العام تبلغ 1.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعادل نفقات الأسر للتزود بالمياه من مصادر خاصة. أما التكاليف غير المنظورة التي تتحملها الحكومة (أي العبء المالي الضمني المقترن بعدم فعالية قطاع التزويد المائي) فتبلغ 0.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفق تقدير متحفظ. وتصل تكلفة الجمود إلى مستوى أعلى إذا أضفنا إليها تكلفة التدهور الصحي والبيئي الناجم عن تصريف المياه المبتذلة دون معالجة. وبذلك ترتفع تكلفة الجمود من 1.8 بالمئة إلى 2.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

التكاليف غير المنظورة في القطاع المائي (0.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) هي أعلى من المستوى السنوي للاستثمار في قطاع التزويد المائي والمياه المبتذلة (المقدر بنسبة 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الصيانة). وأهم مصدر للتكاليف غير المنظورة هو فعالية التحسين (45 بالمئة)، تليه خسائر المياه (40 بالمئة). وتمثل التعريفات التي هي على مستوى أقل من استرداد التكلفة ما تبقى من التكاليف غير المنظورة، أي 15 بالمئة.



شلال أفقا، جرود جبيل، لبنان

للأشكال التقليدية لمشاركة القطاع الخاص في القطاع المائي، من الممكن للشراكة مع هيئات خاصة صغيرة أن تؤدي إلى زيادة الفعالية في عمليات التشغيل والصيانة الخاصة بشبكة التزويد المائي.

(د) - تحسين توفر المعلومات المتينة والدقيقة أمر حيوي لاتخاذ القرارات بشكل فعال. سيكون تصميم السياسات العامة وتنفيذها، في المستقبل، أمرا صعبا دون توفر إحصاءات ومعلومات موثوقة عن القطاع. ومن الضروري تعزيز جمع وإدارة البيانات الإحصائية على مستوى الهيئات المائية الإقليمية، بواسطة برامج لبناء القدرة واستخدام نظم معلومات محسنة. وهذا ينطبق أيضا على المستوى المركزي كجزء من المهمات التنظيمية التي تضطلع بها وزارة الطاقة والمياه. ومن الممكن أيضا، في إطار هذه الوزارة، إنشاء وحدة إدارية متخصصة تقوم بجمع المعلومات عن قطاع المياه وتحديثها وحفظها.



وشدّد فريق وزارة الشؤون الاجتماعية في بيانه الختامي على "أن هدفنا هو خدمة الفئات الأكثر فقرا وتعرضا للضرر، دون أي اعتبار آخر". وقدم الفريق النتائج الرئيسية للمرحلة الريادية إلى جمهور كبير شمل عددا من الوزراء، لا سيما وزير الشؤون الاجتماعية، ووزير المالية، ووزير الصحة، ووزير التربية والتعليم العالي، بالإضافة إلى موظفين من مختلف الوزارات والوكالات. وقد عبّر تنوع الحضور عن أهمية آلية الاستهداف كأداة لا توضع تحت تصرف قطاع معين أو وزارة معينة، بل تحت تصرف الحكومة اللبنانية ككل. وكانت الوكالات الإنمائية المشاركة في تمويل هذه المبادرة ممثلة بواسطة السفير الكندي، والسفير الإيطالي، ومدير دائرة الشرق الأوسط في البنك الدولي.

في كانون الأول/ديسمبر 2008، تم إطلاق المرحلة الريادية للبرنامج الوطني لاستهداف الفقر، حينما دعي سكان ثلاث مناطق (عين الرمانه والشياح والطريق الجديدة) إلى مراكز التنمية الاجتماعية المحلية لتقديم طلباتهم إذا كانوا من

المحتاجين، علما بأن مجموع الأسر التي قدمت طلبات بلغ 6394 أسرة بعد شهرين. والواقع أن المسجلين أدركوا أن فرصة المشاركة في البرنامج تتيح لهم مطالبة الحكومة بحقوقهم والحصول عليها، فضلا عن تلقي مبلغ رمزي قدره 50 ألف ليرة لبنانية يوزع على كل أسرة مؤهلة للاستفادة من البرنامج. وتحدّث موظفو مراكز التنمية الاجتماعية عن الأيام التي كانت فيها هذه المراكز لا تتسع لعدد مقدمي الطلبات، حتى إن الشرطة المحلية تدخلت لضبط النظام. ومن جهة أخرى، تم دعم المرحلة الريادية بحملة إعلامية بارزة شملت توزيع الملصقات والنشرات في مراكز استراتيجية ضمن المناطق، فضلا عن تعليق لافتات على الطرق الرئيسية.

وبعد تمديد المهلة الأخيرة بسبب كثرة الطلبات واختتام مرحلة القبول، أرسل إلى الميدان حوالي مئة من المفتشين الاجتماعيين المدربين من أجل زيارة الأسر المعنية. وبعد جمع المعطيات، تم إدخالها في برنامج معلوماتية تطبيقي صمّم لأغراض استهداف الفقر، ثم استخدمت المعلومات المجموعة عن خصائص كل أسرة، كما استخدمت صيغة استطلاع الموارد البديل الذي أنشأه خبراء البنك الدولي استنادا إلى التحليل الإحصائي لمسح الأسر اللبنانية لسنة 2004، وذلك لتصنيف الأسر وفق مستوى المعيشي. وقد أعطيت علامة لكل أسرة وتم تحديد العلامة الحدية، بحيث

أن الأسر ذات العلامات الأدنى، وعددها ثلاثة آلاف، اعتبرت مؤهلة للحصول على المبلغ الرمزي البالغ 50 ألف ليرة لبنانية وفق الميزانية التي خصصتها الحكومة للمرحلة الريادية.

وفي سياق التحضير لإطلاق

إن آلية الاستهداف بواسطة استطلاع الموارد البديل، التي تطبق على البرامج الاجتماعية كالمساعدة النقدية، ودعم الطاقة، والدعم الصحي، ودعم التعليم، قد برهنت عن فعالية كبيرة في تخفيف الفقر في كثير من البلدان حول العالم. وتحدد هذه الآلية مقياسا لتصنيف الأسر بحسب المستوى المعيشي على أساس خصائص معينة، بغية تأمين الفعالية والشفافية في تحديد المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية بمختلف أنواعها.

في 22 أيار/مايو 2009، حقق لبنان إنجازا هاما بامتلاك آلية استهداف يمكن للحكومة أن تستخدمها كوسيلة لتقديم التحويلات والخدمات الاجتماعية، التي تؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأسر اللبنانية،

خصوصا بين الفئات الفقيرة والمعرضة للضرر. وقد أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية، في مؤتمر صحفي حضره جمع غفير، عن نتائج المرحلة الريادية لبرنامج لبنان لاستهداف الفقر على نطاق وطني، وهو برنامج يساندته البنك الدولي، ومؤسسة التعاون الإيطالية،

والوكالة الكندية للتنمية الدولية، علما بأن نجاح المرحلة الريادية وجهود الفريق المسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية قد لاقت ثناء حارا في المؤتمر الصحفي. فهناك إدراك بأن لبنان يحتاج إلى تدعيم قدرته على تحديد الفئات الفقيرة والمعرضة للضرر والوصول إليها، كي يتحسن



رجل مسن يقدم طلبه بمساعدة ناشطة إجتماعية

بواسطة البرنامج أثر المساعدة الاجتماعية، التي لا تزال ضعيفة. ومن المتوقع أن يؤدي البرنامج الوطني لاستهداف الفقر إلى تحسّن كبير في التدخل الهادف لشبكات الحماية الاجتماعية، بحيث يزداد أثرها وفعاليتها وكفاءتها في مكافحة الفقر.

البرنامج على صعيد وطني، يستمر استخراج العبر من المرحلة الريادية، علماً بأن التطبيق على صعيد وطني سيبدأ في منتصف سنة 2010. ومن المرتقب أن يكون لدى لبنان، في موعد لا يتعدى نهاية سنة 2010، قاعدة معلومات إلكترونية، دقيقة وموثوقة، تتيح تقييماً موضوعياً للمستوى المعيشي لكل أسرة. وهذا يشمل حوالي 150 ألف أسرة، ومنها الفئات الأكثر فقراً وتعرضاً للضرر. هذا وقد خصص مبلغ قدره 9.3 ملايين دولار لإطلاق البرنامج على صعيد وطني، وستكون المشاركة في التمويل كما يلي: 1.25 مليون دولار أميركي من جانب البنك الدولي؛ 2.6 مليون دولار من جانب المشاركين الآخرين، ومنهم وزارة الخارجية الإيطالية ووكالة التنمية الدولية الكندية؛ 5.5 ملايين دولار من جانب الحكومة اللبنانية.

وقد عبرت الحكومة رسمياً عن التزامها في حزيران/يونيو الماضي، حينما أصدرت مرسوم البرنامج الوطني لاستخدام الفقر. وأعلنت في بيانها أنها اعتمدت البرنامج كوسيلة لمساعدة الأسر اللبنانية الفقيرة والمعرضة للضرر، مع الالتفات إلى ضرورة الحد من التشوهات في حوافز المستفيدين في ما يتعلق باستعدادهم للعمل والاتكال التام على المساعدة الحكومية. كذلك أوضحت الحكومة في بيانها ترتيبات البرنامج المؤسسية، بحيث تبقى وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولة عن جمع البيانات الميدانية، كما أن الوحدة المركزية لإدارة البرنامج في رئاسة مجلس الوزراء هي التي تحتفظ بقاعدة البيانات الوطنية. ومن مسؤوليات هذه الوحدة المركزية مراقبة قاعدة البيانات وإدارتها، وتصنيف الأسر حسب المستوى المعيشي. أما تحديد العلامات الحدية، التي تتيح معرفة المستفيدين من مختلف برامج شبكة الأمان الاجتماعي، فسوف يكون على أساس قرارات تتخذ في مجلس الوزراء، علماً بأن مجلس الوزراء يبقى مسؤولاً عن إقرار الإستراتيجية الاجتماعية العامة للبلاد.

لقد تم تصميم البرنامج الوطني لاستهداف الفقر في أعقاب حرب تموز/يوليو 2006، حينما واجه لبنان واللبنانيون مصاعب اقتصادية واجتماعية شديدة الوطأة. وسوف يتيح هذا البرنامج توجيه المساعدة الحكومية نحو المحتاجين، كما أنه سيسهم في بناء علاقة ثقة بين الحكومة والمواطنين بتدعيم دور الحكومة ومؤسساتها. ونجد اليوم أن البرنامج قد اجتاز المرحلة الريادية بنجاح، وأنه اعتمد رسمياً بإصدار بيان يشرح سياسته المنطوية على أربعة مبادئ أساسية: المساواة، والعدل، ودعم المعوزين، وتشجيع الشفافية والموضوعية.



وزيرة التربية والتعليم العالي بهية الحريري تطلق حملة خذي كسرة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2008

خذي كسرة: فيلم وثائقي عن حملة تمكين المرأة ينال جائزة الأسد الذهبي في مهرجان كان

ربح المخرج ليوبورنت مؤخرا جائزة الأسد الذهبي لسنة 2009 في مهرجان كان على فيلمه الوثائقي الخاص بالحملة الإعلانية لبرنامج تمكين المرأة الذي تنفذه مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة.

وهذا البرنامج عنصر من عناصر مشروع تنمية المجتمعات المحلية الذي يموله البنك الدولي، وقد تم تنفيذه من قبل مجلس الإنماء والإعمار. يستهدف البرنامج معالجة عدم إنصاف المرأة في القانون اللبناني، وزيادة الوعي لحقوق المرأة ومسؤولياتها، وتعزيز دور وسائل الإعلام في مكافحة الأنماط الاجتماعية القائمة، وذلك بإنتاج مضمون أكثر تمثيلا وأكثر عدلا تجاه المرأة. وقد ركز البرنامج على دعامين رئيسيتين هما القانون ووسائل الإعلام بصفتهما مدخلين لتغيير المواقف الاجتماعية وتشجيع المساواة بين الرجل والمرأة.

في أحاديثهم اليومية. وكانت هذه الحملة شرارة لانطلاق مناقشات وندوات حول التشريعات الخاصة بالمرأة في النظام القانوني اللبناني. وعلى وجه العموم، تم نشر الوعي حول القضايا المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين.

وقد تم، بهدف الوصول إلى جميع المناطق اللبنانية وجميع النساء من مختلف الفئات الاجتماعية، تصميم لافتة كبيرة وملصقات وزعت في الأرياف والمدن حتى آخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2008، كي تتحقق مشاركة الجمهور بشكل فعلي. وبلغت الحملة عالم الإنترنت، عن طريق البريد الإلكتروني ومواقع يوتيوب وفيسبوك وأطلع عليها اللبنانيون الذين يستخدمون هذه البرامج، وقد تمكنوا من إبداء آرائهم عن طريق الإنترنت. وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 آذار/مارس 2009، تم الإتصال بشخصيات من عالم التلفزيون وطلب إليهم أن يحملوا "الكسرة" على الشاشة وأن يدعموا الحملة خلال ذلك الأسبوع.

ومن نتائج البرنامج ثلاثة تقارير رئيسية عنوانها: (1) استعراض تحليلي للدراسات عن المرأة والقانون، والمرأة ووسائل الإعلام؛ (2) نحو تمكين المرأة في وسائل الإعلام: تحقيق فرص متساوية بين الرجل والمرأة؛ و(3) ست خطوات نحو تمكين المرأة: تحليل بعض نواحي التمييز ضد المرأة في القانون اللبناني.

وقد أطلقت مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة حملة خذي كسرة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2008 في نهاية مؤتمر مشترك مع البنك الدولي حول "الجندر في الاقتصاد وفي عملية اتخاذ القرارات"، وهو مؤتمر تم فيه بحث العقبات التي تعترض مشاركة المرأة الفعالة في عملية اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى استعراض أفضل الممارسات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إن حملة خذي كسرة قد صممت لمعالجة عدم المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع اللبناني، ولتمكين المرأة اللبنانية. وكان جوهر الحملة في معالجة مشكلة اللغة العربية، التي تطفئ عليها صيغة المذكر في الكتابة والكلام. فالكلمات المحكية والمكتوبة، المتداولة في وسائل الإعلام والموجهة عادة إلى الرجال شاملة الجنسين، قد عدلت بإبدال الفتحة بالكسرة، كي تكون موجهة إلى المرأة، بالإضافة إلى نداء شجع المرأة على "تأكيد طابعها". وهكذا تم بفكرة بسيطة تحريك الجمهور المستهدف، الذي يشمل كل امرأة لبنانية من أي فئة اجتماعية. والمعنى المقصود بتغيير تشكيل الكلمة قد أدى إلى تمكين المرأة وجعلها تأخذ مصيرها بيدها.

إن حملة تمكين المرأة قد لاقت اهتماما متزايدا في جميع الأوساط ولدى المراسلين الصحفيين، إذ خصصت لها الصحف والمجلات مكانا هاما، مع مقالات ظهرت في المنشورات الإقليمية الرئيسية. ولاقت الحملة رواجاً على شبكة الإنترنت، وأصبحت حديث المدينة، واعتمد الكثيرون عبارة خذي كسرة



- زيادة فعالية قطاع الطاقة الكهربائية عن طريق الحد من الخسائر التقنية والتجارية الكبيرة في الشبكة؛
- زيادة أمن الإمدادات بالطاقة على نحو أفضل وبطريقة مستدامة بيئياً من خلال تطوير برامج صارمة لزيادة فعالية استخدام الطاقة والطاقة القابلة للتجديد؛
- تشجيع التكامل الإقليمي في مجال الطاقة من خلال سلسلة من الاستثمارات الهادفة في مجالي الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي؛
- جذب استثمارات القطاع الخاص في توسيع قدرات الإنتاج؛
- ضمان قدرة استمرار قطاع الكهرباء مالياً بما في ذلك تعديل التعرفة المترافقة مع تحسين برامج الحماية الاجتماعية لمستهلكي الكهرباء من الفئات الضعيفة اجتماعياً؛ و
- إدخال إصلاحات على قطاع الكهرباء وما يرتبط بها من تغييرات مؤسسية تسهل تطبيق تلك التدابير.

وقد تضمن الإعداد لهذه الإستراتيجية عقد عدد من حلقات النقاش بين موظفي وزارة الكهرباء والجهات المعنية الأخرى لمناقشة ومراجعة المسودة النهائية للإستراتيجية قبل عرضها على الحكومة السورية لتقييمها وتعديلها والبت بها من قبل السلطات.

إن مقارنة الإستراتيجية على هذا النحو أمر جيد جداً وملفت لأنه سيساعد الحكومة على بلورة خطة عمل شاملة للنهوض بهذا القطاع وتلبية حاجاته بأقل كلفة ليوأكب النمو السريع للإقتصاد. كما أن إشراك القطاع الخاص في عملية توليد وإنتاج الكهرباء سيساهم بتخفيف اعباء المالية العامة وتفعيل أداء هذا القطاع.

اعتبرت الإنقطاعات في التيار الكهربائي في سوريا خلال الصيف الحار بمثابة جرس إنذار للحكومة، الأمر الذي يتطلب تدخل مباشر وجريء لمواكبة الطلب المتزايد للخدمات. وقد كانت الحكومة السورية في سياق تطوير إستراتيجية لتحسين الأداء الشامل لقطاع الكهرباء، لكن تجربة الصيف والنمو الإقتصادي المتزايد أكدوا الحاجة إقرار التدابير المقترحة وتطبيقها. فضلاً عن ذلك، فإن الانقطاع اليومي المتكرر للتيار الكهربائي ولمدة ساعتين كل مرة في منطقة دمشق ولفترة أطول على الأرجح في غيرها من الأماكن، قد قدم برهاناً واضحاً على أن نظام الكهرباء الهرم وآليات تشغيله تهدد بتقويض القدرة التنافسية للشركات السورية واستمرارية النمو الاقتصادي في البلاد.

ارتفاع الطلب، ازدياد التحديات

بعد سنوات من الاستقرار النسبي، يواجه قطاع الكهرباء السوري حالياً عدداً من التحديات الهامة. أولاً: إن الطلب على الكهرباء تزايد منذ 2002 بمعدل مرتفع يقارب 7%، ومن المتوقع استمرار زيادة الطلب بمعدل 5% أو أكثر لغاية 2020. ثانياً: إن ارتفاع الطلب هذا ونقص الاستثمار في الطاقات الجديدة وفي الصيانة أدت ويؤديان الى اتساع الفجوة ما بين العرض والطلب مما يؤدي إلى انقطاع متكرر للتيار. ثالثاً: إن الخسائر التقنية وغير التقنية المرتفعة تساوي حوالي 27% من مجمل الطلب. بالإضافة إلى الإنقطاعات في التيار، أدت إلى خسائر في شركات التوزيع لما يقرب 275 مليون دولار من الإيرادات خلال سنة 2007 وحدها. رابعاً: إن الأداء المالي لقطاع الكهرباء هزيل ومتدهور نتيجة لهذه الخسائر والمستوى المنخفض لتعريفات الكهرباء وخاصة في القطاع السكني.

تعرفة متدنية، إمدادات غير كافية من الغاز

في سوريا اليوم، تعرفات الكهرباء أدنى بكثير من مستوى كلفة استرداد التكاليف وهي من بين أدنى التعريفات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن مقارنتها بتعريفات البلدان المصدرة للنفط والغاز كالجزائر وأبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) وقطر، لكنها أدنى بشكل ملموس من تعريفات بلدان إقليمية غير غنية بالنفط مثل الأردن وتونس والمغرب. وأخيراً فإن فقدان الثقة بإمداد الغاز المحلي لقطاع الطاقة حدّ مستويات توافر وإنتاج المحطات الموجودة لتوليد الطاقة. وهو أمر يشكل أيضاً خطراً على أي تطوير محتمل لمحطات/معامل جديدة أقل كلفة لتوليد الطاقة عاملة على الغاز، وقد يتطلب من سوريا السعي لعقد اتفاقيات طويلة الأمد لاستيراد الغاز من السوق الإقليمية لاستكمال إمدادات الغاز المحلية.

إستراتيجية الحكومة

بناءً على طلب من الحكومة السورية، عمل فريق للطاقة من البنك الدولي مع وزارة الطاقة السورية على بلورة مسودة إستراتيجية شاملة لقطاع الكهرباء تعالج هذه التحديات. وفي تقييم لحاجات القطاع تبرز الحاجة لحوالي 11 مليار دولار من الاستثمارات في قدرات إنتاج جديدة للطاقة (7000 ميغاوات) وفي توسيع شبكات النقل والتوزيع لغاية 2020. كما توصي الإستراتيجية بخيارات وتدبير من أجل:



عنه. وقد أظهر تحليل أداء سوريا في امتحان "توجهات الدراسة العالمية في الرياضيات والعلوم" TIMSS 2007 تحسينات هامة مقابل نتائج TIMSS 2003. ومع ذلك ما زال أداء سوريا أدنى من المتوسط العالمي في الرياضيات والعلوم (كما في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى) فأدائها في الرياضيات أدنى من الاتجاه العام مقارنة مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2003). من المؤشرات الأخرى عن تدني نوعية التعليم، ارتفاع معدلات التسرب والرسوب في النظام التعليمي وكذلك العدد الكبير للمعلمين ذوي التأهيل والتدريب المتدني (أكثر من 60% من المعلمين في سوريا يحملون دبلوماً بعد دراسة مدتها أربع سنوات لم يتلق أي تدريب في مجال التدريس).

يشكل تدني مستوى الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي في سوريا تحدياً هاماً. فبالإضافة إلى ارتفاع معدلات التسرب والرسوب، فإن عدد المعلمين بالنسبة للتلامذة / الطلاب في سوريا هو من أدنى النسب في العالم وفي المنطقة مما يشير إلى مصدر آخر للهدر الداخلي. وترجع النسبة المنخفضة إلى حد ما لعدد التلامذة بالنسبة لعدد المعلمين في قطاع

التعليم العام إلى التوظيف العالي نسبياً للمعلمين مقارنة مع تزايد عدد الطلبة. فقد ارتفع عدد المعلمين بنسبة 7% بين العامين 2000 و2006، أي تقريباً ضعف نسبة تزايد عدد التلامذة مما أدى إلى انخفاض نسبة تلميذ/ معلم إلى 19/1 في مرحلة التعليم الأساسي وإلى 9/1

في مرحلة التعليم الثانوي. وفيما لا تتوفر بيانات لإجراء مقارنة مباشرة مع مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي فإن آخر البيانات عن متوسط نسبة تلميذ/ معلم في مرحلة التعليم الابتدائي تشير إلى وجود نسبة 31/1 في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، ونسبة 25/1 في دول أميركا اللاتينية والكاريبي. ومن شأن تحقيق معدل منخفض لعدد التلامذة بالنسبة لعدد المعلمين أن ينتج صفوفاً أكثر حيوية ومخرجات تعليمية أفضل، غير أن رواتب وحوافز المعلمين في سوريا متدنية مما يعيق الأداء المرتفع ويؤدي إلى إنتاجية منخفضة للمعلمين. تأتي رواتب المعلمين في القسم الأدنى من سلم الرواتب في القطاع العام، ويعادل راتب المعلم المتوسط المستوى نسبة 80% من راتب صاحب أي وظيفة حكومية ماثلة. ورغم أن الرواتب قد ارتفعت بشكل ملموس في القطاع العام خلال الخمس سنوات الأخيرة لكن ذلك لم يردم الفجوة بين رواتب المعلمين ورواتب الوظائف الأخرى في القطاع العام التي تتطلب مهارات وإنجازات أكاديمية مشابهة.

كما أن الكفاءة/الفعالية الخارجية للتعليم منخفضة أيضاً لوجود روابط ضعيفة بين التعليم وسوق العمل. فسوق العمل في سوريا يتميز بضغوط ديموغرافية كبيرة، وبطء الطلب على العمالة وجمود متجذر بعمق

تأهلت سوريا في الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010، وكمرحلة من انتقالها إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، بإصلاح النظام التعليمي ليتوافق بشكل أفضل مع الحقائق الاجتماعية والاقتصادية الناشئة. والهدف من الخطة الخمسية العاشرة تسهيل الانتقال من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق. وهي تركز على تعزيز التنمية الاجتماعية بما يشمل إستراتيجيات الحد من الفقر وخفض البطالة من خلال إصلاحات في قطاعات التربية والتعليم والحماية الصحية والاجتماعية والإفصاح أمام دور أكبر للقطاع الخاص.

على مدى العقود الثلاثة المنصرمة، حقق قطاع التربية في سوريا نجاحات هامة في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم ومكافحة الأمية وإنتاج قوة عاملة للقطاع العام. وكان صافي نسبة الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي (NER) في سوريا البالغ 95% أعلى بكثير من المتوسط في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي البلدان ذات الدخل المتوسط المتدني (LMIC). وكذلك الأمر بالنسبة لمعدل معرفة القراءة والكتابة الذي بلغ 83% (2007) كما أن الفارق بين الجنسين في نسبة التسجيل ضئيل جداً.

على مدى العقود الثلاثة المنصرمة ، حقق قطاع التربية في سوريا نجاحات هامة في توسيع نطاق الوصول إلى التعليم ومكافحة الأمية وإنتاج قوة عاملة للقطاع العام.

ورغم الاستثمارات الكبيرة في توسيع الغطاء التعليمي فإن فرص الوصول إلى التعليم يظل منخفضاً في مرحلتي ما قبل وما بعد التعليم الابتدائي مقارنة بدول في المنطقة وغيرها من الدول ذات الدخل المتوسط المتدني . وعلى

الرغم من أن معدل الالتحاق في المرحلة ما قبل الابتدائية منخفض عموماً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع متوسط 16% غير أنه في سوريا أدنى من ذلك مع نسبة 13% فقط من الأطفال المسجلين. أما في المرحلة الثانوية فقد كانت سوريا البلد الوحيد الذي شهد إنخفاضاً هاماً في معدلات الالتحاق ما بين العامين 1985 و2000، بالإضافة إلى العراق. فقد إنخفض إجمالي نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية من 58% في سنة 1985 إلى 41% في سنة 2000. غير أنه عاود الارتفاع خلال السنوات الخمس الأخيرة ليبلغ 68%، ومع ذلك لا تزال سوريا دون المتوسط الإقليمي (74%) ودون المتوسط في البلدان المماثلة ذات الدخل المتدني (76%)². أما على المستوى التعليم العالي، فإن أقل من نصف الحاصلين على الشهادة الثانوية التحقوا بالجامعات الرسمية. وتظهر آخر بيانات وزارة التربية أن إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي بلغ 17% في سنة 2005.

تشير المقارنة مع دول المنطقة ومع البلدان ذات الدخل المتوسط المتدني (LMIC) إلى تدني نوعية التعليم في سوريا. وقد أظهرت الدلائل العالمية أن التوسع وحده غير كاف وأن تأثير الرأسمال البشري على النمو سيعتمد على جودة نظام التعليم والتدريب ونوعية الرأسمال البشري الناتج

3 النتائج الأولية لإحصاءات البطالة في سوريا للعام 2003-2004، صادر عام 2008

4 هويتقلت وقياني 2006

5 المرجع ذاته

1 منسقة برامج التنمية البشرية في لبنان، وسوريا، والأردن.

2 تقرير المؤشرات العالمية 2007، البنك الدولي

التعليم الابتدائي والثانوي على حد سواء من خلال الإشراف على عملية توظيف المعلمين مما يؤدي إلى التوفير في ما يقارب ثلث موازنة الرواتب بحلول 2015. ويمكن أن تصبح هذه الموارد المدخّرة مصدراً هاماً لتمويل الاستثمار في الجودة التي يحتاجها النظام التربوي. وسيساهم توجيه الموارد نحو تحسين النوعية في تخفيض نسبة الرسوب مما يؤدي بالتالي إلى تحسن الفعالية والكفاءة.

وهناك دور للقطاع الخاص في تلبية الطلب المتزايد على التعليم. وقد خُطت سوريا خطوات إيجابية في هذا الإتجاه بإقرار قانون المدارس الخاصة بما يتيح للقطاع الخاص الاستثمار في التعليم، لكنه لا يزال مورداً غير مستثمر. وتستطيع الحكومة السورية وضع حوافز للمزيد من تشجيع إنخراط القطاع الخاص في توسيع نطاق الالتحاق بالتعليم بينما تراقب عن كثب نوعية التعليم الذي يوفره هذا القطاع.

ويمكن لتدريب المعلمين الفعال ولتطويرهم أن يحسن الجودة والفعالية الداخلية. وقد باشرت الحكومة السورية في برنامج تطوير للمعلمين يتضمن منح شهادات للمعلمين، وتحديث التدريب لما قبل الخدمة وأثناء الخدمة وتوفير فرص للدراسة عن بعد وعبر قنوات تعليم افتراضية ومفتوحة. ورغم إيجابية هذه الخطوات فإن التجربة تظهر أن التدابير الإدارية الجزئية كتطوير البرامج غير كافية لتحسين نوعية التدريس. ويتوجب على سياسة شاملة للمعلمين أن تتضمن إجراء إصلاحات في التعليم الأساسي للمعلمين وفي تصميم وتطبيق المعايير المهنية وكذلك الإصلاح في التدريب أثناء الخدمة والانفتاح على موفري خدمات من غير القطاع العام، ووضع نظام حوافز للمعلمين مصمم بشكل جيد وتطبيقه مما سيؤثر على نتائج التلامذة.

ويمكن لتوسيع نطاق رعاية وتربية للطفولة المبكرة (ECCE) أن يساهم في تحسين جودة التعليم، وإن يعزز التكامل الاجتماعي للجيل الشاب في سوريا. وتتضمن الخطة الخمسية العناصر الأساسية لإستراتيجية رعاية وتربية الطفولة المبكرة وتطويرها، مع ذلك يجب تطوير خطة وطنية للعمل حول رعاية وتربية الطفولة المبكرة ضمن مقارنة شاملة تجمع بين التعليم والرعاية الصحية والخدمات الصحية ومن خلال مشاركة أكبر مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

كما سيساهم إصلاح نظام التعليم التقني والتدريب المهني (VTET) في تحسين الفعالية الخارجية لنظام التعليم. وإذا كان لسوريا أن تنافس في الأسواق العالمية، يحتاج الاقتصاد أن يقدم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى وجودة أفضل. ويستلزم ذلك مستويات أعلى من المهارات وقوة عمل أفضل تأهيلاً. فضلاً عن ذلك، فإن المنافسة المتزايدة ودخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حثت العديد من الشركات على إجراء تغييرات أساسية في تنظيمها الداخلي

مما يؤدي إلى تأثير سلبي على عمالة الشباب. وقد ارتفع معدل البطالة من 4.3% في سنة 1981 إلى 11.6% في سنة 2003 (تحديث)، في الأغلب بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة. بل أن نسبة البطالة هي أعلى بين العمال المتعلمين منها بين غير المتعلمين، في الأغلب بين ذوي التعليم الابتدائي (47.3%)³. وهناك شك بأن نظام التعليم في سوريا يساهم في الوضع الراهن من خلال عجزه عن تزويد الطلاب بالمهارات والمؤهلات المطلوبة في سوق العمل⁴. كما أن الرواتب في سوريا متدنية ولا تتغير كثيراً مع التحصيل التعليمي، مما يؤثر على إمكانية استئناف الدراسة ومستوى التحصيل التعليمي في البلاد. وقد قُدرت دراسة حديثة معدلات العودة إلى المراحل المختلفة للدراسة في سوريا ووجدت أنها أدنى من المعايير الدولية⁵.

عناصر إستراتيجية تحديث القطاع التعليمي

يمكن التحدي أمام النظام التعليمي في سوريا على المدى الطويل في تكوين قوة عمل عالية التأهيل تجسد المهارات والمؤهلات اللازمة لمساعدتها في الانتقال إلى اقتصاد السوق. وهناك حاجة ملحة لتحسين نوعية وملائمة التعليم لتعزيز إنتاجية قوة العمل. وهذا يستلزم أولاً تطوير وتدريب المعلمين ولكن ضمن مقارنة شاملة لإصلاح مدخلات التعليم. وهو يتطلب ثانياً توفير أفضل لنوعية جيدة من العناية بالطفولة المبكرة وتربيتها مما يؤمن أسساً للتعليم. ويتضمن ذلك ثالثاً، إصلاح نظام التعليم والتدريب المهني في سوريا، وربطه بشكل أفضل مع احتياجات سوق العمل وإدخال المزيد من المرونة من أجل تلبية الاحتياجات المتغيرة للاقتصاد.

يمكن التحدي أمام النظام التعليمي في سوريا على المدى الطويل في تكوين قوة عمل عالية التأهيل تجسد المهارات والمؤهلات اللازمة لمساعدتها في الانتقال إلى اقتصاد السوق.

أما على المدى القصير والمتوسط، فيحتاج النظام التربوي في سوريا مواجهة الضغوط السكانية. إذ يجب التخطيط بعناية تامة لأي توسع في البنية التحتية المدرسية لضمان المساواة في فرص الوصول إلى التعليم. ويجب أن تركز أولويات الحكومة السورية من أجل تعميم الالتحاق بالتعليم على استهداف المجموعات السكانية الأكثر حرماناً والأقل تلقياً للخدمات التعليمية، والسعي إلى بناء قاعدة لمجموعة من القوة العاملة الماهرة التي يمكنها تلبية متطلبات اقتصاد يتعلم. وإن من شأن استهداف هذه المجموعات السكانية أن يوفر لهم إمكانية متكافئة للاستفادة من الفرص الناشئة في الاقتصاد من ناحية، وإن يزيدهم بالرأس المال البشري اللازم لمجابهة تكاليف الانتقال إلى اقتصاد السوق من جهة ثانية.

وعلى المدى القصير أيضاً تحتاج الحكومة السورية إلى استكشاف الخيارات التمويلية لدعم الإصلاح التربوي وتحسين فعالية الانفاق الذي من شأنه أن يولد وفورات هامة يمكن إعادة توظيفها في المزيد من توسيع فرص الالتحاق بالتعليم وتحسين نوعيته. ويمكن إيجاد وفورات هامة من خلال رفع نسبة عدد التلامذة على عدد المعلمين في مرحلتي



سوريا

وممارساتها العملية التي تتطلب قدراً أكبر من المهارات والمسؤوليات لقوة العمل، بما في ذلك مهارات حل المشاكل ومهارات التواصل وتعدد المهام. ورغم التحديات الأخيرة التي أدخلتها الحكومة السورية سيحتاج نظام التعليم التقني والتدريب المهني (VTET) إلى إصلاح رئيسي ليتلاءم مع اقتصاد سوق جديد يقوده القطاع الخاص بشكل متزايد. ويجب أن تشمل الإصلاحات: (1) مشاركة أعمق لأرباب العمل في تصميم وتنفيذ التدريب؛ (2) توفير المزيد من المرونة في التدريب لتلبية الاحتياجات المتغيرة للطلب في سوق العمل ولإتاحة فرصة التعلم مدى الحياة؛ (3) تحديث وتجديد محتوى وأساليب التدريب بما يسمح بالتدريب العملي على مستوى الشركات؛ (4) تحديث نظم الرصد والتقييم؛ (5) إصلاح بنى الإدارة من أجل تنسيق أفضل وقدرة أكبر على المحاسبة؛ و(6) استكشاف شراكات التمويل بين القطاعين العامة والخاص.

إن رصد وتقييم تعلم الطلاب يرتديان أهمية كبيرة لتقدير مدى تأثير نظام التعليم ولوضع سياسة قائمة على الأدلة. وسيكون من الضروري للحكومة السورية تطوير قدرتها على قيادة بحث موجه سياسياً قائم على التقييمات والتقدير بما في ذلك التقييمات الدولية مثل TIMSS والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA). كما ويجدر بها الاستمرار بالمشاركة في الدراسة الدولية TIMSS كي تتمكن من مقارنة تقدمها مع البلدان الأخرى في المنطقة والعالم.

البنك الدولي والمساعدة التحليلية والاستشارية في سوريا

ينفذ البنك الدولي برنامجاً تقنياً منتجاً في سوريا تم تصميمه بالتعاون مع الحكومة السورية، والنظراء التقنيين في المؤسسات المركزية. ومن خلال هذا الانخراط في العمق، ساعد البنك الدولي في بناء معرفة قوية في قطاعات هامة ومواضيع متداخلة هي:

دعم التنمية البشرية والحماية الاجتماعية

تعزيز صنع السياسات والقدرات التنفيذية في الحماية الاجتماعية – يعمل البنك الدولي على تعزيز قدرة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على تحليل سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية وتحسين تنفيذها. وتلقى أنشطة تنمية القدرات الدعم في مجالين من مجالات الحماية الاجتماعية: (ط) شبكات الأمان الاجتماعي، و(ب) إصلاح المعاشات التقاعدية.

إستراتيجية قطاع التعليم – تجري متابعة الإستراتيجية التي أنجزت مؤخراً من خلال بناء القدرات على صنع سياسة قائمة على الأدلة في مجال التعليم، و من أجل تقييم الخيارات الممكنة لنشر تعليم عالٍ متيسر وذي جودة عالية يلبي متطلبات سوق العمل.

إطار سياسة متكاملة من أجل تحقيق النمو وخلق فرص العمل (Miles) – مساعدة الحكومة على وضع إطار سياسة متكاملة للإصلاح المتواصل يركز على التخفيف من القيود المعيقة للنمو. ويتم تقييم الروابط بين ظروف الاقتصاد الكلي، ومناخ الاستثمار، وضوابط سوق العمل والمؤسسات، والتعليم وتنمية المهارات و الحماية الاجتماعية.

النمو الاقتصادي و المرحلة الانتقالية

أنشطة بناء القدرات حول الشراكات العامة / الخاصة – تحسين قدرة وحدة الشراكة بين القطاع العام/الخاص التي ستنشأ في مكتب رئيس الوزراء لتنفيذ معاملات هذه الشراكة.

مذكرة اقتصادية قطرية – تستعرض هذه الدراسة عملية الإصلاح الاقتصادي في سوريا حتى الآن، وتكشف الفرص الرئيسية الممكنة لنمو اقتصادي عريض القاعدة والمعوقات التي تعترض هذا النمو. كما تتناول عواقب الصدمات مثل الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية والنفط واستنزاف الاحتياطات النفطية في سوريا.

مدونات/مذكرات سياسة الإنفاق العام – إنتاج سلسلة من المدونات/المذكرات حول سياسة الإنفاق التي يمكن دمجها ضمن دراسة مراجعة النفقات العامة. مراجعة السياسات التجارية

--مراجعة السياسات التجارية

الحالية لسوريا، بالإضافة إلى أثر الإصلاحات السابقة والقضايا المتبقية. يدعم هذا البرنامج الحكومة السورية في وضع خطة عمل لإصلاح التجارة وبناء القدرات في وزارة الاقتصاد والتجارة والوكالات الحكومية ذات الصلة.

تقرير تقييم سياسة المشتريات للبلد – تقييم ممارسات إدارة المشتريات والعقود التالية لتنفيذ قانون جديد للمشتريات؛ وتحديد المجالات التي تتطلب المزيد من التحسينات من أجل تعظيم الفوائد المرجوة من الإصلاحات التي نفذت سابقاً للمشتريات.

مؤشرات مزاولة الأعمال – ويهدف هذا البرنامج إلى بناء قدرات الحكومة في فهم المنهجية التي تقوم عليها مؤشرات مزاولة الأعمال، وتحديد الإصلاحات المحتملة لتحسين بيئة الأعمال التجارية. وقد أعدت مجموعات العمل الفنية تحت قيادة وزارة الاقتصاد والتجارة في سوريا، في أعقاب ورشة عمل "مزاولة الأعمال" التي نظمها البنك الدولي في آذار / مارس 2009، مشروع خطة عمل للإصلاح تركز على الإصلاحات في بيئة الأعمال. وتم اعتماد خطة العمل هذه من قبل السلطات، وبدأ العمل حالياً على تنفيذها بمساعدة البنك الدولي. تحديث تقييم مناخ الاستثمار – يوفر تحديث تقييم البنك الدولي لمناخ الاستثمار في العام 2005 أحدث المعلومات والمشورة للحكومة بشأن الأولويات لتحسين مناخ الاستثمار، ومواصلة تعزيز تنمية القطاع الخاص. ويهدف تعزيز قدرته على عمليات المسح والتحليل الاقتصادي، طلب المكتب المركزي للإحصاء في سوريا منحة من صندوق البنك الدولي لبناء القدرات الإحصائية الذي سيقدم المساعدة التقنية في مجال الدراسات الاقتصادية. وتم تحديد ثلاثة مجالات رئيسية للدعم هي: تصميم الاستبيانات، وتقديم الدعم لإجراء الدراسات الاستقصائية وبناء القدرات في مجال معالجة البيانات وتحليلها.

إصلاح إدارة المالية العامة – دعم وزارة المالية في تحسين الرقابة المالية عن طريق الربط بين السياسة والإدارة في الميزانية؛ ودعم التكامل في الميزانية لزيادة التركيز على تقديم الخدمات / الجودة، وتعزيز عمليتي المراقبة ووضع التقارير المالية/الميزانية لتحسين الأداء والشفافية. هذه الإصلاحات في إدارة المالية العامة هي جزء لا يتجزأ من خطة العمل التي أقرت في الندوة الأخيرة حول إدارة الحكم والتي طلب وزير المالية من البنك الدولي المساعدة في تنفيذها. تحسين البيئة من أجل التنمية المستدامة

دراسة إستراتيجية قطاع الكهرباء – تهدف إلى تحديد الخيارات المتاحة لتحسين الأداء المالي والتقني لقطاع الكهرباء، وبخاصة كيفية تقليص الفجوة بين العرض والطلب على الكهرباء. كما ستستعرض هذه الدراسة الخيارات الممكنة لإصلاح هذا القطاع والتغييرات المؤسسية اللازمة لتحسين كفاءة ونوعية الخدمات المقدمة وتمكين القطاع الخاص من المشاركة في استثمارات قطاع الكهرباء.



سوريا

تقديم المساعدة التقنية في قطاع النقل – العمل من خلال حلقات العمل
وأوراق العمل التي تركز على تحديد دور وأهمية قطاع النقل في الاقتصاد السوري، على توفير إطار عمل لتقييم أولويات الاستثمار في القطاع، وتحسين كفاءة وفعالية النقل الحضري، ودعم إعداد خطة عمل وطنية للنقل. إستراتيجية قطاع الزراعة والري – إطلاع الحكومة على القضايا والخيارات المتاحة لإجراء إصلاحات في مجال الزراعة والري وتوفير المساعدة التقنية لمشاريع محددة ذات الصلة بالري لدعم الحكومة في إنشاء صندوق وطني لدعم الزراعة، ومراجعة وترشيد مخططات الإعانة الزراعية، وفي تطوير إستراتيجية وطنية لقطاع الزراعة والري.

الصندوق الائتماني للدعم

يعمل البنك الدولي حالياً للحصول على منحة صغيرة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليابان (JSDF) لتحسين فرص توظيف الشباب المهمش، والذي يعرف بأنه الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 17-20 عاماً الذين لا يتجاوز تحصيلهم العلمي مستوى الصف التاسع والذين بقوا عاطلين عن العمل لأكثر من سنتين. وسوف تعتمد هذه المنحة على مشاركة قوية من القطاع الخاص، وبناء الشراكات بين مقدمي الخدمات وتطوير قدرات تنظيم المؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية لتوفير التدريب التقني الهادف ومهارات العمل في اثنتين من المحافظات التجريبية.

هذا وسيساعد قرض الاستعداد لأنفلونزا الطيور الحكومة السورية في التقليل من مخاطر حدوث تفشي واسع لعدوى أنفلونزا الطيور في الدواجن المحلية، وسيعزز استعداد سوريا وقدرتها على السيطرة على الأوبئة المحتمل انتشارها بين البشر.



الأردن قطاع كهرباء متطور يواجه تحديات الطلب المتزايد

- فلاديسلاف فوسيتيك¹

مصادر هزيلة للطاقة

ليس لدى الأردن مصادر تقليدية للطاقة، كالوقود الأحفوري أو الطاقة المائية، وهو يستورد 95% من إحتياجات الطاقة الأساسية؛ في الأغلب النفط ومشتقاته، والغاز الطبيعي، وبعض الكهرباء. تبلغ قيمة مستوردات الطاقة 3,7 مليار دولار وتشكل حوالي 19% من إجمالي الواردات من السلع والخدمات (19,1 مليار دولار) في 2008.

البنية، الملكية والأداء التجاري

تشكل بنية قطاع الطاقة حالياً من ثلاث شركات إنتاج، يملك القطاع الخاص غالبية اثنتين منها (CEGCO شركة توليد الكهرباء المركزية وشرق عمان) بينما تملك الدولة الشركة الثالثة (سمرا)؛ ومن ثلاث شركات توزيع - EDCO و IDECO و JEPCO - يملكها القطاع الخاص؛ ومن شركة تملكها الدولة لنقل وتوزيع الطاقة (الشركة الوطنية للطاقة الكهربائية - NEPCO)، والتي تدير أيضاً سوق الجملة للكهرباء.

نموذج الشاري الواحد

تقوم ترتيبات تجارة الجملة للطاقة الكهربائية على أساس نموذج الشاري الواحد، حيث تشتري الشركة الوطنية للطاقة الكهربائية NEPCO الكهرباء من شركات الإنتاج ومن الدول المصدرة (مصر وسوريا) وتبيعها تبعاً لشركات التوزيع ومباشرة لبعض كبار المستهلكين الصناعيين³. تستند أسعار شراء الكهرباء بين NEPCO وشركات الإنتاج على عقود طويلة الأمد تجري صياغة بنودها في حالة المنتجين المستقلين للطاقة من القطاع الخاص عبر عروض تنافسية. أما أسعار بيع NEPCO للكهرباء لشركات التوزيع والمستهلكين الصناعيين فتحددها لجنة تنظيم قطاع الكهرباء (ERC)، وهي وكالة مستقلة تحدد أيضاً تعريفات البيع بالتجزئة من شركات التوزيع للمستهلكين النهائيين. كما أن الشركة الوطنية للطاقة الكهربائية مسؤولة عن شراء الوقود لمعامل الطاقة التي تديرها شركات الإنتاج. تعكس تعرفه البيع للمستهلك النهائي التكلفة عموماً. ولا يتلقى القطاع إعانات مباشرة، رغم الضمانات الحكومية لمشتريات الشركة الوطنية للطاقة الكهربائية NEPCO وتسديد التزاماتها وفق العقود طويلة الأمد لشراء الطاقة مع المنتجين المستقلين للطاقة. وتتضمن تعرفات التجزئة على إعانات متداخلة بين فئات المستهلكين مع إعانات تذهب عموماً إلى القطاع السكني وإلى المنازل ذات الاستهلاك الأدنى.

مسائل القطاع الأساسية

سعى الأردن إلى تنويع استيراده للوقود والطاقة بسبب ضعف توفر مصادر الطاقة الأولية فيه. وأصبح هذا الأمر هاماً بشكل خاص بعد توقف استيراد النفط من العراق في بداية الألفية الثانية وبدء ارتفاع أسعار النفط العالمية. وعند عبور أنبوب الغاز العربي من مصر إلى الأردن عام 2004، وقعت الحكومة الأردنية مع مصر عقداً طويل الأمد لإستيراد الغاز وأصبح الغاز الطبيعي الوقود الأساسي لإنتاج الكهرباء بدلاً عن النفط. وفي العام 2008، استورد الأردن 2,7 مليار متر مكعب من الغاز من مصر، استخدمت بكاملها في إنتاج الكهرباء. وساعد استيراد الغاز على التخفيف من تأثير الأسعار المرتفعة والمتقلبة للنفط في السنوات الأخيرة.

إن تنظيم قطاع الكهرباء في الأردن والإصلاحات الجذرية التي قامت بها الحكومة جعلت من هذا القطاع مثالاً يحتذى به في المنطقة، خاصة في ما يتعلق بالهيكلية المؤسساتية الواضحة والإشراك المتزايد للقطاع الخاص في عملية توليد الطاقة².

الإصلاح المؤسساتي

حققت الحكومة تقدماً هاماً في مجال الإصلاح المؤسساتي في قطاع الطاقة الكهربائية من خلال إعادة هيكلة القطاع، وإنشاء لجنة تنظيم مستقلة، والتقدم باتجاه الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتجري مناقشة قانون جديد للطاقة في البرلمان ينص على درجة معينة من تحرير قطاع النفط وإنشاء لجنة مستقلة للرقابة على الطاقة، ستشمل كافة قطاعات الطاقة وتضم اللجنة الحالية لتنظيم قطاع الكهرباء. ويلحظ القانون الجديد إنشاء وكالات للطاقة المتجددة والطاقة الفعالة. ويتمثل التحدي الأساسي في مجال قطاع الكهرباء في العمل على المزيد من تقليص دور الحكومة وانكشافها المالي، فهي التي تتعهد الأداء المالي للقطاع مباشرة (من خلال ضمانات واضحة للمستثمرين) وبشكل غير مباشر (من خلال ملكيتها للشركة الوطنية للطاقة الكهربائية وشراء الفيول). إن جعل الإنتاج أكثر تنافسية وتحرير سوق الإستهلاك النهائي مع اتفاقيات ثنائية بين شركات الإنتاج والتوزيع (ومع مستهلكين نهائيين حيث أمكن)، يشكل بعضاً من السبل الكفيلة بإبعاد المخاطر التجارية عن الحكومة - وإذا ما جرى تنفيذ ذلك كما ينبغي - لتحسين التزويد بالطاقة وضمان كفاءة الإستهلاك النهائي لها. وقد أعادت الخصخصة إدخال قدراً من الهيمنة على بنية قطاع الكهرباء لأن أكبر شركة للإنتاج (CEGCO) واثنان من ثلاث شركات التوزيع (EDCO و IDECO) قد بيعت لمستثمر واحد. وستحتاج التدخلات البنوية والتنظيمية إلى أخذ هذا الأمر بعين الإعتبار.

الإستهلاك وزيادة الطلب

تزايد الطلب على الكهرباء في الأردن بشكل سريع بالتماشى مع الاقتصاد الذي حسن أداءه بقوة خلال الفترة الممتدة بين 2004 و 2007، عندما تخطى متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 71 في المئة. وصل إجمالي استهلاك 11,500 المستخدمين الداخليين للكهرباء 11,500 مليون كيلوات-في الساعة في 2008، مرتفعاً بمعدل سنوي من 9% منذ العام 2002. وكان نمو الإستهلاك في للقطاع التجاري هو الأسرع (12% سنوياً بين 2002 و 2007)، يليه الإستهلاك المنزلي (10%) وضخ المياه (9%). يستنفذ القطاع المنزلي الحصة الأكبر من استهلاك الكهرباء بما يصل إلى 38% من الإستهلاك النهائي، ويليه القطاع الصناعي بنسبة 27%، والتجاري بنسبة 17%، وضخ المياه بنسبة 15%.

قطاع طاقة متطور

ترتبط عملياً جميع المنازل بشبكة الكهرباء، ويصل إجمالي قدرة توليد الطاقة العاملة إلى حوالي 2,500 ميغاوات في ستة محطات توليد كبيرة. وبلغت ذروة الطلب 2,230 ميغاوات سنة 2008، وبلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة وصافي المستوردة حوالي 14 مليار كيلوات ساعة.

¹ خبير متقدم في قطاع الطاقة

² هناك شركة رابعة لتوليد الطاقة الكهربائية - شركة القطرانة - التي أنشئت مؤخراً لكنها تقتصر على أسس التشغيل بما إن بناء معمل توليد الطاقة من 374 ميغاوات من المقرر أن يكتمل في العام 2011.

³ تعتبر واردات الكهرباء من مصر وسوريا ضئيلة، خاصة تلك الواردة من سوريا. أما صادرات الكهرباء فهي اصغر حجماً وتقتصر على تعويض جزئي عرضي من الواردات.



- يقوم البنك بدور الوكالة المنفذة لمنحة بقيمة 6 مليون دولار مقدمة من مرفق البيئة العالمي (GEF) لمساندة تطوير طاقة الرياح في الأردن؛ ويجري العمل الآن على إختيار مطوّر للمشروع من القطاع الخاص لتطوير محطة إنتاج طاقة من الرياح في منطقة الفجيج.
- يقوم البنك أيضاً بدور وكالة تنفيذ لمنحة أخرى بقيمة 1 مليون دولار من (GEF) ايضاً لمساندة برنامج فعالية الطاقة في الأردن.
- يوسع البنك الدولي حالياً نطاق دعمه للتكامل الإقليمي للطاقة ويعدّ مقترحاً لصندوق التكنولوجيا النظيفة (CTF) لتطوير الطاقة المتجددة على المستوى الإقليمي، مع تشديد على الطاقة الشمسية المركزة. ومن المنتظر أن يتضمن المقترح تطوير محطات للطاقة الشمسية في الأردن (وفي بلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) وتقوية شبكة التوتر العالي في الأردن التي تشكل خط مرور هام في منطقة المشرق.
- يوفر البنك الدولي مساعدة تقنية تركز على تنفيذ إستراتيجية الطاقة للأردن وخاصة بما يتعلق بأولويات الاستثمار المتوسط الأمد في إنتاج الكهرباء وفعالية الطاقة.
- يجري العمل على دراسة تأثير الأزمة المالية العالمية على البيئة الاستثمارية في قطاع الكهرباء بتمويل من برنامج مساعدة إدارة قطاع الطاقة (ESMAP).



محطة شرق عمان للطاقة بقوة ٣٧٠ ميغاوات هي أول محطة خاصة لإنتاج الكهرباء في الأردن.

البدائل المحلية

تبذل الحكومة الأردنية جهوداً لتطوير بدائل محلية لإنتاج الكهرباء على أساس الوقود المستورد، كطاقة الرياح، والشمس، والزيوت الحجرية، وكذلك الطاقة النووية. وترمي سياسة الأردن إلى زيادة حصة المصادر القابلة للتجديد في تزويد الطاقة من 1% في 2007 إلى 7% في 2015.

هامش الاحتياط في إنتاج الطاقة

هبط هامش احتياط الإنتاج في الأردن مع تزايد الطلب إلى ما دون العشرة بالمائة، إي دون المستوى اللازم لضمان المد بالطاقة. ويجدر بالأردن إتخاذ تدابير أكثر جرأة لتحسين الفعالية في مجال الطاقة، وهو السبيل الأفضل إقتصادياً لموازنة العرض والطلب، نظراً لإستهلاك الأردن المرتفع نسبياً لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتطلب هذا الإجراء وقتاً وسيخفف نمو الطلب على الكهرباء إلا أنه لن يوقفه. ويحتاج الأردن بالتالي إلى الاستمرار في إضافة قدرات إنتاج جديدة باعتبارها مسألة ذات أولوية لزيادة هامش احتياط الإنتاج ولتجنب خطر الانقطاع الكهربائي.

إلتزام البنك الدولي

ساند البنك الدولي طويلاً تطوير قطاع الكهرباء في الأردن من خلال الاستثمارات المادية والمساعدة في مجال رسم السياسات. وينسق البنك الدولي نشاطاته بشكل وثيق مع الحكومة الأردنية، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية ومع المنظمات الأخرى في مجموعة البنك الدولي (مؤسسة التمويل الدولية IFC و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA). ونذكر بعض الأنشطة كالتالي:

- ضمان المخاطرة الجزئي الأول (PRG) لمشروع معمل شرق عمان لتوليد الطاقة، الذي تم إتمامه بنجاح ووضع قيد العمل في تموز/يوليو 2009، مبرهنًا حيوية البنية الجديدة للقطاع وأهمية مشاركة البنك الدولي.
- ساعدت منحة مقدمة من صندوق اليابان لتنمية الموارد السياسية والبشرية (PHRD)، بإدارة البنك الدولي، في تقييم الموارد في مجال الطاقة المتجددة، بما يشمل تصميم إطار قانوني ورقابي أسفر عن مقترح قانون لتشجيع الطاقة المتجددة وإنشاء صندوق تمويل للطاقة المتجددة وفعالية الطاقة في الأردن.

وعرض المشاركون خلالها وجهات نظر صانعي السياسة حول سبل التقدم وناقشوا الآثار المترتبة على السياسات في المنطقة والخيارات المتاحة. وإستناداً الى نتائج التقرير الريادي عن التربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي أطلق في سنة 2008، طلبت الحكومة الأردنية مساعدة البنك الدولي في تأمين إطار سياسة شاملة متماسكة للتطوير المهني للمعلمين في الأردن، وتدعيم هذا التطوير بالخبرة العالمية.

قطاع التعليم في الأردن

تربية المعلم على مفترق طرق: تعزيز إعداد المعلم
المعلمون الصالحون يساعدون على خلق تلامذة صالحين. وتشير الدلائل الى أن المعلمين الصالحين هم العامل الأهم ذي الصلة بالمدرسة الذي يؤثر على تحصيل الطالب.

"نحن على استعداد للعمل مع جيراننا وشركائنا لإيجاد الحلول. لذلك فلنعمل معاً ونستثمر في معلمينا، هكذا يؤمن أطفالنا أنهم يستطيعون أن يكونوا ما يشاءون." بهذه الكلمات اختتمت الملكة رانيا مؤتمراً إقليمياً عقد على مدى يومين برعاية البنك الدولي بمناسبة إنطلاق أكاديمية الملكة رانيا للمعلمين (QRTA).

أنشئت الأكاديمية سنة 2008 لتطوير مركز إقليمي للتفوق من خلال شراكة مع معهد المعلمين في جامعة كولومبيا. وسترکز أكاديمية الملكة رانيا للمعلمين على تدريب عالي النتيجة وانتقائي ونوعي للمعلمين وعلى برامج تربوية لمعلمي المدارس الرسمية في الأردن وفي المنطقة.

مهدت الشراكة الوثيقة بين معهد المعلمين في جامعة كولومبيا والبنك الدولي الطريق لأكاديمية الملكة رانيا للمعلمين لكي تنظم مؤتمر "تربية المعلمين على مفترق طرق" الذي عقد في حزيران/يونيو الماضي.

ضمّ المؤتمر الذي عقد في عمان تحت رعاية الملكة رانيا أكثر من 130 مشاركاً. وجمع صانعي السياسة على المستويين الإقليمي والعالمي وذوي الإختصاص والباحثين والخبراء في مجال التربية بهدف معالجة المسائل الأساسية التي تواجه القوة التعليمية في المنطقة.

وقد تشاطر أكاديميون إقليميون وخبراء من معهد المعلمين في جامعة كولومبيا والتشيلي وسنغافورة أفضل خبراتهم ومنهجياتهم لتحسين التطور المهني. وقدموا الإستراتيجيات لتقييم التعليم والتدريس، ولتعزيز المدارس وقدرات مديري المدارس لتأمين النجاح لكافة التلامذة ولتحديد الاتجاهات الهامة للسياسة التربوية.

ناقش المتحاورون خلال المؤتمر المعايير الوطنية للمعلم ومتطلبات إصدار الشهادات لتحسين نوعية التعليم، ولتعزيز إعداد المعلمين وتطويرهم مهنيّاً على أسس جامعية. كما أكدوا على أهمية الحوافز في تنشئة نوعية جيدة من المعلمين.

وقد توجت المنتدى الذي استمر يومين طاولة وزارية مستديرة، جمعت إضافة إلى وزير التربية والتعليم، ولتعزيز إعداد المعلمين وتطويرهم عن وزارات التربية في الأردن ولبنان ومدير قسم التنمية البشرية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي.



وإيجاد مناطق جذب متماسكة وغنية ثقافياً في المدن. ويعكس التركيز الأساسي للمشروع المقترح التجربة الدولية الراهنة في دعم الإقتصادات المحلية وتحسين نوعية الحياة من خلال خلق فرص استثمار في ما يعرف بالصناعات الثقافية والسياحية.

ضمان طاقة شرق عمان (45 مليون دولار أميركي) - الهدف الرئيسي لهذا المشروع تلبية احتياجات الأردن من الكهرباء بشكل قابل للاستمرار إقتصادياً وبيئياً وبما يساهم في النمو الاقتصادي وتحقيق رفاهية سكان الأردن. والغرض من ضمانة البنك الدولي للإنشاء والتعمير تعزيز المنافسة وبالتالي المساعدة على خفض تكاليف تمويل المشروع. وتتألف مكونات المشروع من محطة توليد حرارية تعمل على الغاز بقدرة 370 ميغاوات تبنيتها وتملكها وتشغلها شركة مقترحة من القطاع الخاص

مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية (4 ملايين دولار أميركي) - يهدف المشروع إلى تحسين إدارة وعمليات برامج المساعدة الاجتماعية النقدية وإلى تحسين جودة خدمات الرعاية الاجتماعية وفرص الوصول إليها.

مشروع تطوير المهارات بتوجيه أرباب العمل (7.5 مليون دولار أميركي) - يهدف المشروع إلى تعزيز الفعالية الداخلية والخارجية لقطاع التدريب المهني والتقني E-TVET بجعله أكثر مرونة وموجه وفقاً للطلب من خلال تطوير مشاركة مجموعة أرباب العمل في (أ) صياغة السياسات، (ب) تطوير وإصلاح المؤسسات، و(ج) رسم وتنفيذ برنامج تنمية المهارات.

مشروع النفايات الصلبة في عمان (25 مليون دولار أميركي) - يهدف مشروع النفايات الصلبة إلى تحسين النوعية والأداء البيئي والمالي لإدارة المخلفات البلدية الصلبة في عمان الكبرى. كما يهدف إلى معالجة مسائل إدارة النفايات البلدية الصلبة منهجياً وتحفيز الخطى نحو إدارة متكاملة وفعالة لهذه النفايات وفي الوقت عينه تخفيف الآثار البيئية السلبية على المستويين المحلي والعام. يمكن لهذا المشروع أن يشكل نموذجاً للبلديات الأخرى في الأردن لتحسين نظام إدارتها للنفايات الصلبة.

مشروع الإصلاح التربوي من أجل اقتصاد المعرفة الثاني (ERfKE II) (60 مليون دولار أميركي) - هذا المشروع هو متابعة لمشروع (ERfKE I) الأول الذي هدف إلى تحسين: (أ) فرص الوصول إلى التعليم والمساواة في التعليم من خلال دعم التعليم ما قبل المدرسي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتوسيع بناء المدارس بما يلبي النمو السكاني؛ و(ب) نوعية التعليم من خلال استخدام التكنولوجيا والتطوير المهني. وسيعمق مشروع الإصلاح التربوي الثاني أثر الإصلاحات ويوسع نطاق برنامج الإصلاح التربوي الحكومي الذي بدأ في 2003. ويهدف مشروع الإصلاح التربوي الثاني إلى مساعدة كافة التلامذة الملتحقين في مختلف مراحل التعليم ما قبل مرحلة التعليم العالي على اكتساب المهارات اللازمة للمشاركة في اقتصاد المعرفة.

لقد تم تعريف كيفية دعم مجموعة البنك الدولي للأردن في إستراتيجية المساعدة القطرية للسنوات 2006-2010 والتي تتماشى مع أولويات الحكومة، كما تعبر عنها بشكل خاص أجندة الـ10 سنوات الوطنية الرامية إلى تخفيف الفقر وخلق وظائف وفرص عمل أعلى إنتاجية. وترتكز مساعدة البنك على أربعة محاور:

- تعزيز البيئة الاستثمارية وبناء موارد بشرية من أجل اقتصاد ذي قيمة مضافة قائم على المعرفة والمهارة المكثفة؛
- دعم التنمية المحلية من خلال زيادة إمكانيات الوصول إلى الخدمات والفرص الاقتصادية؛
- إصلاح المساعدة الاجتماعية وتوسيع ضمانها؛ و
- إعادة هيكلة النفقات العامة.

وتقدّم الإستراتيجية وسائل عدة لتحقيق أهدافها: الإقراض، النشاطات التحليلية والاستشارية، تمويل القروض للقطاع الخاص، وتدريب القدرات المؤسساتية. وقد تمت مناقشة إستراتيجية المساعدة القطرية التي تغطي السنوات المالية من 2006 إلى 2010، من قبل مجلس مدراء البنك الدولي في الرابع من أيار 2006.

تتضمن محفظة الأردن ثمانية مشاريع قيد التنفيذ بمجموع يبلغ 288.5 مليون دولار أميركي. وترتكز بشكل أساسي على قطاعات التربية/التعليم والحماية الاجتماعية والنقل والتنمية الريفية.

كما تتضمن المحفظة عدداً من القروض المقدمة من مرفق البيئة العالمي/التسهيلات البيئية الشاملة (GEF) التي تمويل الأنشطة على النحو التالي: "حماية الأعشاب والنباتات الطبية" (5 مليون دولار أميركي)، "الأنظمة البيئية المتكاملة في وادي الغور" (6.15 مليون دولار أميركي)، و"نشر سوق طاقة الرياح" (6 ملايين دولار أميركي)، و"برنامج دعم فعالية الاستثمار في الطاقة" (1 مليون دولار أميركي)، بالإضافة إلى منحة من صندوق تنمية المؤسسات (IDF) من أجل "قياس تأثير السياسات والإستراتيجيات الوطنية حول النوع الاجتماعي/الجندر" (254,000 دولار أميركي).

ممر عمان للتنمية (71 مليون دولار أميركي) - يهدف المشروع إلى: (أ) مساعدة إستراتيجية النمو في الأردن من خلال توفير البنى التحتية اللازمة لدعم دور عمان كمركز إقليمي للتجارة والخدمات؛ و(ب) المساعدة في ضمان إدارة موجودات الطريق الأردني بكلفة فعلية وبشكل قابل للاستمرار.

التنمية المناطقية والمحلية (20 مليون دولار أميركي) - يهدف هذا المشروع إلى: (أ) تعزيز نظام التمويل الحكومي الداخلي، (ب) تعزيز الإدارة المالية والقدرات التقنية والإدارية على المستوى المحلي، و(ج) زيادة التغطية والجودة في تأمين الخدمات البلدية، مع تركيز خاص على المناطق ذات الخدمات المتدنية.

مشروع التراث الثقافي، السياحة والتنمية الحضرية (56 مليون دولار أميركي) - يرتكز المشروع على تجارب وإنجازات المشروع الثاني للتنمية السياحية ويدعم توصيات الإستراتيجية الوطنية للسياحة لتنمية سياحة ثقافية متوازنة مناطقياً من خلال تجديد الضواحي الحضرية التاريخية



إن تشخيص الفقر، الذي جرى تصميمه في إطار الجزء الثاني من المشروع (والمعروض بالتفصيل في تقرير مشترك بين البنك الدولي والحكومة العراقية) قد حدد عدة خصائص هامة لمستويات المعيشة والفقر في العراق:

هناك فروق كبيرة بين المناطق. فمعدلات الفقر هي أعلى بكثير في المناطق الريفية (39%) مما في المناطق الحضرية (16%)، علماً بأن الفئات الأكثر فقراً تعيش في المناطق الريفية.

معدلات الانتساب إلى المدارس منخفضة، خصوصاً في صفوف الفقراء- والإناث تحديداً- في المناطق الريفية. (حتى على مستوى المدرسة الابتدائية، نجد أن معدلات انتساب الإناث في المناطق الريفية الفقيرة لا تتعدى 60%)، وأنها تنخفض إلى 40% على مستوى المدرسة الثانوية).

- أسوة بميدان التعليم، نجد أن الوضع الصحي للعراقيين قد تدهور في العقود الأخيرة. فمعدلات الوفيات لدى الأمهات والأطفال الرضع هي حالياً من أسوأ المعدلات في المنطقة. وهذا المستوى المتدني للوضع الصحي يعود إلى تراجع في الحصول على الموارد المائية ومنشآت الصرف الصحي، بالإضافة إلى المستوى المنخفض للعناية الصحية التي يقدمها القطاع العام.
- هناك نظام عام لتقنين المواد الغذائية، وهو يمنع ارتفاع معدلات الفقر. لكن هذا النظام يستهلك حصة ضخمة من الموارد الحكومية وهو معرض للفساد ويشوه أسعار المواد الغذائية، كما أنه غير فعال كشبكة للحماية الاجتماعية.
- يعمل ثلثا الفقراء في القطاع غير الرسمي - معظمهم في العمل الزراعي دون أجور محددة أو كموظفين في مؤسسات أعمال صغيرة لا تخضع للأنظمة. ونتيجة لتشوه أسعار المواد الغذائية والنقص في الاستثمار، سجلت انتاجية القطاع الزراعي هبوطاً كبيراً خلال العقود الأخيرة.

كثير من الفقراء يملكون منازلهم، لكن نوعية البيئة التي يعيشون فيها تعتبر سيئة. فالقليل منهم لديه ما يكفي من الكهرباء، كما هناك نقص في الطرق المعبدة التي تسهل الوصول إلى الأسواق والمدارس والعناية الصحية (71% من الفقراء يعيشون في شوارع غير معبدة).

إن استراتيجية الحد من الفقر تستجيب إلى هذه الحاجات بتحديد ستة مجالات أولية للعمل الحكومي تشمل: زيادة الدخل من العمل، وتحسين الوضع الصحي، وتحسين الوضع التعليمي، وتحسين البيئة السكنية، وإيجاد نظام فعال للحماية الاجتماعية، وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة. وتتضمن الإستراتيجية تفاصيل عن النشاطات اللازمة لتحقيق تلك الأولويات الست، فضلاً عن خطة لمراقبة تنفيذ الإستراتيجية.

ومن المتوقع أن تكون استراتيجية الحد من الفقر عنصر إرشاد لأولويات ميزانية الحكومة ونشاطات الجهات المانحة.

وبالنسبة إلى الشعب العراقي، يمثل عرض إستراتيجية الحد من الفقر على مجلس الوزراء في هذا الشهر خطوة كبيرة الأهمية في تنمية البلاد.

في 2 تشرين الثاني/أكتوبر، قدمت اللجنة العليا المعنية بالحد من الفقر في العراق إلى مجلس الوزراء خطة مفصلة بشأن الحد من الفقر.

ومع أن العراق غني بالموارد الطبيعية كالنفط، والاراضي الخصبة، والمياه، فإن 23 بالمئة من سكانه يعدون رسمياً تحت خط الفقر، إذ أدت سنوات طويلة من الحروب، والعقوبات، وسوء الإدارة إلى عدم كفاية الاستثمار البشري وتدمير البنية التحتية.

ويسعى العراقيون اليوم إلى إعادة بناء رأسالمهم المادي والبشري، لكن هذا أمر صعب بسبب النزاعات وانخفاض الإيرادات من جراء تدني أسعار النفط. فالإنفاق على الخدمات العامة مثل التعليم، والصحة، والزراعة يبقى أدنى بكثير مقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة. وفي هذا الإطار، تتخذ استراتيجية الحد من الفقر المصممة مؤخراً أهمية حيوية للتأكد من أولويات الإنفاق وقرارات السياسة العامة تلبى حاجات السكان.

لقد تم تصميم إستراتيجية الحد من الفقر بواسطة فريق متنوع تمثل فيه، على مستوى رفيع، كل من البرلمان، ورئاسة مجلس الوزراء، ووزارة المال، ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بالإضافة إلى وزارات التربية، والصحة، والعدل، والتجارة، والعمل، والشؤون الاجتماعية، وحكومة كردستان المحلية، والجامعات العراقية. ويتصّف أعضاء اللجنة العليا بقدرتهم على العمل عبر الحدود القطاعية والمؤسسية والسياسية.

إن إستراتيجية الحد من الفقر هي ثمرة سنوات عديدة من العمل من جانب اللجنة العليا، التي انخرطت في عملية ذات ثلاثة أجزاء. فالمرحلة الأولى من العمل انطوت على تنفيذ المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر العراقية، وهو أول مسح يتم على نطاق وطني في العراق منذ عام 1988 في ما يتعلق بدخل وإنفاق الأسر. وانطوت المرحلة الثانية من العملية على تحديد خط الفقر (وافق عليه مجلس الوزراء في شهر نيسان/ابريل)، مع تشخيص لأسباب الفقر ونتائجه (استناداً إلى بيانات المسح). أما المرحلة الثالثة فانطوت على إستراتيجية الحد من الفقر، استناداً إلى تشخيص حدة الفقر. وفي شهر حزيران/يونيو 2009، قدمت اللجنة العليا مشروع الاستراتيجية إلى ورشة عمل شارك فيها 120 مندوباً من القطاع الخاص العراقي، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية، والمنظمات المانحة. أما النسخة الأخيرة من استراتيجية الحد من الفقر فتتضمن ردود الفعل المتلقاة خلال ورشة العمل التي اقيمت في حزيران/يونيو، بالإضافة إلى تنسيق التنفيذ مع العمل القائم في إطار الخطة الوطنية الخمسية للتنمية.

وقد قدم البرنامج الدولي لصندوق إعمار العراق دعماً لهذا العمل بواسطة صندوق العراق الاستئماني الذي يديره البنك الدولي. وتمثلت أداة هذا الدعم الرئيسية في مشروع مسح قطاع الأسر وسياسات الحد من الفقر، الذي شمل منحة بمبلغ 5,5 ملايين دولار نفذتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ومنحة أخرى لبناء القدرات نفذها البنك الدولي. وقد استخدمت منحة بناء القدرات لتدريب فريق عراقي على تقنيات متخصصة لجمع البيانات، وتحليل الفقر، وعملية تصميم الإستراتيجية.

¹ خبير إقتصاد أول، دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



العراق إصلاح نظام التقاعد: تحسين سلامة دخل المسنين في العراق - غسان ن. الخوجة¹

نبذة عن المشروع

في كانون الثاني/يناير 2006، صدر في العراق قانون لإصلاح التقاعد، لكن تنفيذه تأجل بسبب اعتباره، من زاوية المالية العامة، غير قابل للاستمرار إلى حد كبير. وفي كانون الأول/ديسمبر 2007، تم تعديل هذا القانون وتمت المصادقة عليه. وقد أدخل النص الجديد، الذي يسمى عادة قانون التقاعد الموحد، تدابير جديدة للحفاظ على قابلية الاستمرار ماليا، كما عدل تصميم أنظمة التقاعد في القطاع العام وفق الممارسات الدولية الجيدة، علما بأنه ينص على توحيد مختلف أنظمة التقاعد في القطاعين العام والخاص. ويساند البنك الدولي الحكومة العراقية بواسطة مساعدة فنية طويلة الأمد بهدف الاستجابة إلى تحديات التنفيذ التي طرحها هذا القانون، كي تعمل على إنشاء هيكليات مؤسساتية أقوى وأكثر قابلية للاستمرار. وتكمل هذه المساعدة الفنية الدعم الحالي المقدم للحكومة العراقية، وهو يشمل بالدرجة الأولى مشروع الحماية الاجتماعية الذي يموله صندوق العراق الاستثماري، ومشروعاً جديداً مقترحاً لتقديم مساعدة فنية ترمي إلى تنفيذ شبكة الحماية الاجتماعية.



المسنن الهيئة الوطنية للتقاعد

رجل مسن يقدم طلبه في أحد مراكز بغداد

مع الفئات غير المستفيدة من التغطية في القطاع غير الرسمي. والواقع أن توسيع تغطية الضمان الاجتماعي على المديين المتوسط والطويل أمر ضروري لتحقيق هدف لتخفيف الحد من الفقر وتسريع نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص.

الأهداف القصيرة الأمد

إن النشاطات القصيرة الأمد لبرنامج المساعدة الفنية المقترح سوف تركز على تنفيذ هذا التشريع وما يرافقه من عمليات بناء القدرة. غير أن الريبة الناجمة عن تنفيذ غير مكتمل تهدد بفقدان ثقة المواطنين بنظام التقاعد. وبالتالي، فإن استحداث نظام لإدارة التقاعد يمكنه بشكل موثوق تحديد منافع التقاعد للمشاركين الجدد هو أمر يتصف بأولوية قصوى. كذلك فإن ضرورة تسجيل المعطيات الخاصة بصيغة المنافع في القانون الجديد يجب تأمينها بسرعة. وهذه مهمة ضخمة، لأن القانون الجديد يجعل منافع التقاعد مشروطة بقياس وسطي للأجور يزيد تدريجاً عدد السنوات التي يتم الارتكاز عليها في تاريخ الأجور لقياس الأجر الوسطي. كذلك تجب حماية الاحتياطي المتراكم في صندوق التقاعد الحكومي خلال المرحلة الأولى من استحقاقات البرنامج، وذلك عن طريق سياسات حذرة في إدارة الاستثمارات وممارسة هذه الإدارة. وبما أن عملية التنفيذ تصطدم أساساً بعوائق نتيجة القدرات المؤسساتية القائمة، فإن دعم عملية التنفيذ سوف يركز، بصورة خاصة، على تحديد وتفعيل القدرات الكامنة في المجلس الوطني للتقاعد، وعلى بناء القدرة المؤسسية اللازمة للاستمرار في تنفيذ العمليات.

الأهداف المتوسطة والطويلة الأمد

إن الأهداف المتوسطة الأمد للبرنامج المقترح سوف تركز على توحيد القواعد في برامج التقاعد التابعة للقطاعين العام والخاص، ومن ثم تنفيذ الدمج الإداري المرافق لذلك. وينص قانون التقاعد الموحد على أن الموجودات والمطلوبات والموارد الإدارية لدى نظام الضمان الاجتماعي تنتقل إلى المجلس الوطني للتقاعد في موعد لا يتجاوز سنة 2010. ومما يعقد عملية الدمج أن نظام الضمان الاجتماعي ليس برنامجاً للتقاعد فحسب، بل يشمل أيضاً عناصر ضمان اجتماعي (مثلاً، الضمان الصحي). وهذه العناصر لا يستفيد منها العاملون في القطاع العام بموجب التغطية التي يقدمها

أنشأ قانون التقاعد الموحد المجلس الوطني لصناديق التقاعد والصندوق الحكومي للتقاعد ليحل محل نظام التقاعد الحكومي السابق، كما أنه نصّ على دمج برامج التقاعد الموجودة حالياً في القطاعين العام والخاص في موعد لا يتجاوز أول كانون الثاني/يناير سنة 2010، بغية الحد من التجزء الحالي في سوق العمل. والمجلس الوطني للتقاعد هو الهيئة التي ستتوحد فيها برامج التقاعد الإلزامية، بما في ذلك صندوق التقاعد الحكومي ونظام الضمان الاجتماعي (برنامج التقاعد للقطاع الخاص)، الموجود حالياً في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. إن الدمج المقرر بين برامج التقاعد في القطاعين العام والخاص أمر مرغوب فيه بقدر ما يحد من التجزئة في سوق العمل بالفصل بين القطاع العام والقطاع الخاص، لكن قابلية التنفيذ في خلال الفترة التي يحددها القانون تثير تحدياً كبيراً. ومن المتوقع أيضاً وجود حاجة كبيرة إلى تدابير تنظيمية وتشريعية إضافية، لأن الهدف البعيد وراء هذا التنسيق، من زاوية السياسة العامة، هو إلغاء التجزئة في القوة العاملة بين القطاعين العام والخاص، أي إتاحة درجة أكبر من التحرك للقوة العاملة على مسار إنمائي يتوقع أن يقوم فيه القطاع الخاص الرسمي بدور أهم في إيجاد فرص العمل.

وحتى لو تم معالجة جميع القضايا المتعلقة بتنفيذ قانون التقاعد الجديد، فإن نظام التقاعد الإلزامي في العراق لا يغطي سوى ربع القوة العاملة تقريبا، وهذا مستوى منخفض من منظور الحماية الاجتماعية. وهو أقل بعشر نقط مئوية من معدل التغطية الوسطي المنخفض حالياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فمستوى التغطية في أنظمة التقاعد الوطنية في بلدان هذه المنطقة هو أدنى مما في العراق، وذلك في بلدين هما اليمن والصفة الغربية وغزة. والواقع أن معدل التغطية يؤثر في قدرة نظام التقاعد على تجنب الفقر في صفوف المسنين. وجود فمعدل التغطية المنخفض لا يعبر فقط عن استفادة محدودة من نظام التقاعد، بل يشير أيضاً إلى أن الفئات الاجتماعية المحظية هي التي تستفيد من أداة الحماية الاجتماعية هذه. إن أولى الفئات المستفيدة من نظام التقاعد هي فئة موظفي القطاع العام، الذين لديهم مصدر قوي وآمن من الدخل بالمقارنة

¹ خبير عمليات، دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- سوف يتم استخدام موظفين بوقت كامل في بغداد للعمل على نطاق وطني وتقديم دعم ميداني للأشغال اللازمة.
- سوف يقوم فريق عمل البنك الدولي المسؤول عن التنفيذ باستعراضات دورية (ثلاث مرات في السنة على الأقل).

وبالإضافة إلى المجلس الوطني للتقاعد، أنشأ القانون مكتب إدارة إصلاح التقاعد بهدف مساندة التنفيذ. وينطوي دور هذا المكتب على تنسيق عمليات التنفيذ الخاصة بإصلاح التقاعد (بما في ذلك العلاقات مع الجهات المانحة)، وهو سيعمل كجهة مقابلة للبنك الدولي في تنفيذ مشروع المساعدة الفنية. ويرأس مكتب إدارة إصلاح التقاعد المدير العام للمجلس الوطني للتقاعد، وهو يضم حالياً خمسة خبراء متحفظين للعمل. وقد تلقى المكتب تدريباً أساسياً في إدارة المشاريع والمهارات التنظيمية، وذلك كقسم من مساهمة وكالة الولايات المتحدة للمساعدات الدولية في إنشاء المجلس الوطني للتقاعد. ومن المتوقع أن تمتد فترة تنفيذ المساعدة الفنية على ثلاث سنوات، علماً بأن التنفيذ مخطط على مراحل تتيح التركيز مباشرة على احتياجات التنفيذ الناجمة عن قانون التقاعد الموحد، مع تركيز إستراتيجي على مساندة تطوير إستراتيجيات وطنية طويلة الأمد لحماية دخل المسنين في العراق.

صندوق التقاعد الحكومي. وبشكل أساسي، إن الأهداف المتوسطة الأمد لبرنامج المساعدة الفنية سوف تركز على مساعدة الحكومة العراقية على استحداث إطار للسياسة العامة بشأن توحيد منافع الضمان الاجتماعي الموجودة في القطاعين العام والخاص، وإنجاز العمل التشريعي المرافق، ومن ثم المساعدة في عملية الدمج الإداري للهيئات المختلفة.

إن الأهداف الطويلة الأمد لبرنامج المساعدة الفنية المقترح سوف تساعد الحكومة العراقية على تطوير استراتيجية طويلة الأمد بشأن سلامة دخل المسنين في العراق، مع التركيز على توسيع تغطية الضمان الاجتماعي. إن قانون التقاعد الموحد يركز على برامج التقاعد الحالية في القطاع الرسمي، لكنه لا يقدم تغطية لما يقارب ثلاثة أرباع القوة العاملة. ويجب إدماج التحسينات التدريجية في نظام التقاعد في إستراتيجية وطنية طويلة الأمد لحماية دخل المسنين. كما يجب أن تنظر هذه الاستراتيجية في تقنيات من شأنها تحسين معدل التغطية لنظام التقاعد الإلزامي (الضمان الاجتماعي). يجب أن تنظر على تقنيات كهذه أن تنظر في الفئات الاجتماعية التي تواجه نتائج الإبعاد التي تفرضها الحدود التنظيمية لقطاع العمالة الرسمي، كما يجب أن تخلق حوافز يمكنها اجتذاب الذين هم حالياً، بشكل طوعي، خارج نظام التقاعد.

اعتبارات خاصة بالتنفيذ

سيتم تنظيم المساعدة الفنية حول خمسة عناصر رئيسية تصنف بحسب الأولوية لتأمين دعم مباشر لاحتياجات تنفيذ قانون التقاعد الجديد على المدى القصير وبناء القدرة المؤسسية للمجلس الوطني للتقاعد: (1) تطوير القدرة على تنفيذ قانون التقاعد الجديد؛ (2) تطوير قدرة صندوق التقاعد الحكومي على القيام بتحليل الإحصاءات وسياسات التقاعد؛ (3) تحسين الهيكلية المادية للمجلس الوطني للتقاعد؛ (4) توحيد أحكام برامج التقاعد الإلزامية؛ و(5) تطوير إستراتيجية وطنية طويلة الأمد لحماية دخل المسنين. إن البنك الدولي سوف يقدم عناصر مساعدة فنية رئيسية، غير أن الحكومة العراقية ملتزمة بتقديم دعم مالي لمجالات الاستثمار في البنية التحتية الرئيسية، بما في ذلك نظم تكنولوجيا المعلومات وتحسينات مادية في منشآت التقاعد. كذلك فإن المساعدة الفنية مصممة، بنوع خاص، لبناء القدرة المؤسسية للمجلس الوطني للتقاعد بواسطة تدريب واسع النطاق يضمن القدرة على الاستمرار خلال فترة المساعدة الفنية وبعد انجازها. وفيما يلي أهم خصائص الترتيبات المتعلقة بالتنفيذ:

- سوف يتم التركيز على دعم نوعي للتنفيذ يرتبط بأحكام قانون التقاعد الموحد، بالإضافة إلى تقديم خدمات ومساندة استشارية عند الطلب.

- من نقاط التركيز الرئيسية بناء المؤسسات بدعم تطوير المجلس الوطني للتقاعد وصندوق التقاعد الحكومي من حيث المبادئ التوجيهية والأنظمة وأنظمة تطوير الموارد البشرية، وكذلك بالتركيز على قدرة استخدام الموارد المالية الخاصة لأغراض الاستثمارات الإنتاجية.

- سوف يركز فريق البنك الدولي على ميادين المساعدة الفنية، وسيقدم مساعدة فنية أخرى لبلورة الخيارات المتعلقة باحتياجات الاستثمار الإنتاجي، مما يتيح للمجلس الوطني للتقاعد والحكومة العراقية استخدام مواردهما المالية الخاصة بهذا الشأن.



مشروع إعادة تأهيل البنية التحتية في المجتمعات المحلية (20 مليون دولار أميركي) – استهدف هذا المشروع إعادة تأهيل البنية التحتية الريفية عبر تمويل برامج عمل صغيرة الحجم وكثيفة الاستعمال لليد العاملة، كما هدف المشروع إلى خلق فرص عمل على الصعيد المحلي.

مشاريع قيد التنفيذ

مشروع بناء وإعادة تأهيل المدارس (60 مليون دولار أميركي) – يستهدف هذا المشروع تخفيف الصعوبات والازدحام في المدارس بواسطة إعادة تأهيل 133 مدرسة حالية وبناء 52 مدرسة جديدة. وبذلك تستفيد أكثر من 50 ألف عائلة لديها أولاد في عمر الدراسة (حوالي 95 ألف طالب).

المشروع الثاني لبناء القدرات (7 ملايين دولار أميركي) – يركز على المشروع الأول لبناء القدرات بهدف مساعدة السلطات على اعتماد سياسات متوسطة الأمد تركز على الإدارة الاقتصادية وإدارة القطاع العام وشبكات الحماية الاجتماعية.

مشروع إعادة التأهيل الصحي (25 مليون دولار أميركي) – يهدف هذا المشروع إلى المساعدة على إعادة تأهيل خدمات الطوارئ في تسعة مستشفيات وتزويد 12 مستشفى بالتجهيزات الأساسية والطبية والمختبرية، بالإضافة إلى الأدوية الأساسية.

المشروع الأول لتنمية القطاع الخاص (65 مليون دولار أميركي) – يهدف هذا المشروع إلى المساعدة على دعم القطاع الخاص والقطاع المالي بالوسائل التالية: (1) إنشاء شبكة وطنية للإتصالات ذات قدرة عالية؛ (2) ربط المصرف المركزي بالمصارف التجارية لتحسين نظام المدفوعات؛ (3) معالجة أولويات مختارة في إطار بناء المؤسسات.

مشروع بغداد للتزويد المائي والصرف الصحي (65 مليون دولار أميركي) – يهدف إلى المساعدة على إعادة الخدمات الأساسية للتزويد المائي والصرف الصحي في بغداد، وذلك بإعادة تأهيل الشبكات والمنشآت القائمة وتقديم الدعم المؤسسي.

مشروع التزويد المائي والصرف الصحي والتنمية الحضرية (110 مليون دولار أميركي) – يهدف هذا المشروع إلى تحسين وإعادة تأهيل التزويد المائي والصرف الصحي في تسع مدن، والقيام بإعادة البناء الحضري في المناطق الأكثر فقراً في ثلاثة مدن، مما يؤدي إلى إفادة أكثر من مليوني شخص. ويقدم المشروع أيضاً تدريباً ودعمًا فنياً.

مشروع إعادة تأهيل البنية التحتية في المجتمعات المحلية (تمويل إضافي) (26 مليون دولار أميركي) – يهدف المشروع إلى القيام بأشغال مدنية كثيفة الاستعمال لليد العاملة من أجل إحياء البنية التحتية المائية في المناطق الريفية وخلق فرص عمل محلية وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية وزيادة القدرة المؤسسية.

إن مذكرة الإستراتيجية المرحلية للسنوات 2009-2011، المشتركة بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، قد استفادت من جردة النشاطات التي قامت بها مجموعة البنك الدولي حتى الآن في العراق، كما استفادت من استشارات واسعة النطاق مع حكومة العراق، والجهات المانحة، وغيرها من الهيئات المعنية، بما في ذلك ممثلون عن منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتقع النشاطات التي يتم تنفيذها بموجب مذكرة الإستراتيجية المرحلية في مجال واحد أو أكثر من مجالات الإنخراط التالية:

- الاستمرار في دعم عمليات إعادة الإعمار واستئناف الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحسين الإدارة الرشيدة وإدارة الموارد العامة، بما في ذلك الموارد البشرية والطبيعية والمالية؛
- دعم السياسات والمؤسسات التي تشجع نمواً يركز على قاعدة واسعة بقيادة القطاع الخاص.

الصندوق الدولي لإعمار العراق

إن الصندوق الدولي لإعمار العراق يهدف إلى مساعدة الجهات المانحة على توجيه مواردها وتنسيق جهود الدعم الخاصة بإعادة الإعمار والتنمية بواسطة صندوقين استثماريين: صندوق البنك الدولي الاستثماري للعراق وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للعراق. ويقوم الصندوق الدولي لإعمار العراق بتمويل مشاريع إعادة الإعمار وبناء القدرات، وذلك في إطار إستراتيجية التنمية الوطنية العراقية والاتفاق الدولي مع العراق. وفي 26 أيار/مايو 2009، وافقت الجهات المانحة على تمديد تاريخ انتهاء البرنامج حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2013.

محفظة المشاريع

تشمل محفظة المشاريع في العراق ثلاثة مشاريع منتهية تتعلق ببناء القدرات وتوفير الكتب المدرسية وتنمية البنية التحتية للمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى 20 مشروعاً قيد التنفيذ. ومن هذه المشاريع العشرين خمسة عشر مشروعاً يمولها البرنامج وخمسة مشاريع تمولها المؤسسة الدولية للتنمية، وهي تندرج ضمن قطاعات المياه وإعادة تأهيل الطرق و الصحة والطاقة والتعليم، بالإضافة إلى الإدارة المالية والحماية الاجتماعية.

صندوق العراق الاستثماري

مشاريع منجزة

المشروع الأول لبناء القدرات (3.6 ملايين دولار أميركي) – ركز المشروع على حاجة الوزارات العراقية إلى تحسين المهارات الخاصة بتخطيط وإدارة المشاريع. واستفاد من المشروع أكثر من 580 موظفاً من مختلف الوزارات والمؤسسات المحلية.

مشروع التزويد بالكتب المدرسية (40 مليون دولار أميركي) – صمم المشروع بهدف استخدام الموارد المحلية إلى أقصى حد ممكن بالتعاون مع أصحاب مطابع محلية، مع الالتفات إلى كمية الورق المتاحة في العراق. وقد بلغ مجموع العقود مع أصحاب المطابع العراقية 14 مليون دولار أميركي، كما أن مبلغ يقارب 7.5 مليون دولار أميركي قد أنفق كتكاليف يد عاملة محلية.

المؤسسة الدولية للتنمية

مشروع التعليم الثالث (100 مليون دولار أميركي) - يهدف إلى مساعدة وزارة التعليم على تخفيف الاكتظاظ في المدارس وتدعيم قدرتها على تحسين نوعية التعليم والبرامج التعليمية.

مشروع إعادة تأهيل الطرق (135 مليون دولار أميركي) - يمول هذا المشروع إعادة تأهيل الطرق الرئيسية والطرق المؤدية إلى القرى في محافظات العراق في المنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية وحكومة كردستان المحلية. وفضلا عن ذلك، سيتم إبدال ثلاثة جسور عائمة بإنشاءات دائمة.

مشروع الطاقة الكهربائية في دوكان ودريندخان (40 مليون دولار أميركي) - يهدف إلى تحسين التزويد الكهربائي ليس فقط في منطقة كردستان بل أيضا على صعيد وطني يربط المشروع بالشبكة الوطنية. وسيستفيد من المشروع بصورة مباشرة 490 ألف أسرة تقريبا، بالإضافة إلى عدد من الصناعات.

مشروع توليد الكهرباء (124 مليون دولار أميركي، مع المنحة بقيمة ٦ ملايين دولار أميركي) - يهدف إلى إحياء القدرة الأساسية على توليد الكهرباء في محطة الحرثة، بالإضافة إلى بناء القدرات في وزارة الكهرباء.

مشروع التزويد المائي (109.5 مليون دولار أميركي) - يهدف إلى تحسين كمية ونوعية المياه في أربع محافظات ذات أولوية عليا، وذلك بإعادة تأهيل وتحسين البنية التحتية لتزويد المياه وتوزيعها، وتشجيع الحكومة على تصميم سياسة قابلة للاستمرار في قطاع المياه.

مشروع إعادة تأهيل المعاقين (16.8 مليون دولار أميركي) - يهدف إلى تحسين خدمات إعادة التأهيل والجراحة الترميمية المقدمة إلى المعاقين لتخفيف عبء العجز الجسدي، وذلك عبر تحسين البنية التحتية في المراكز المختارة لإعادة التأهيل أو الجراحة الترميمية، بالإضافة إلى تحسين مهارات الموظفين الذين يقدمون الخدمات.

مشروع الحماية الاجتماعية (8 ملايين دولار أميركي) - يهدف إلى تدعيم قدرة الوكالات العراقية على الأعمال المتعلقة بتطوير وإدارة ومراقبة برامج التقاعد، وبرامج إصلاح شبكات الحماية الاجتماعية.

مشروع مسح الأسر والسياسات الخاصة بها (منحة بقيمة 5.5 ملايين دولار أميركي/مساعدة فنية بقيمة 3.6 ملايين دولار أميركي) - يمول هذا المشروع مسحا شاملا لدخل وإنفاق الأسر مع تحليل البيانات، وذلك لتمكين السلطات من تحديد خط الفقر، وتوجيه المساعدة الاجتماعية نحو الفئات الأكثر حاجة، واعتماد سياسات مبنية على المعلومات.

مشروع بناء مدارس في منطقة المستنقعات (6 ملايين دولار أميركي) - يقدم هذا المشروع تمويلا إضافيا لمشروع إعادة تأهيل وبناء المدارس من أجل تمويل بناء مدارس جديدة تشمل 33 مدرسة صغيرة في منطقة المستنقعات في جنوب العراق. ويتراوح عدد المستفيدين من هذا المشروع بين 6 و8 آلاف طفل.

مشروع الإدارة البيئية (5 ملايين دولار أميركي) - يستهدف تعزيز المهام الرئيسية لوزارة البيئة لتمكين من تحليل السياسات العامة، وصياغة الأنظمة والقوانين، ومراقبة نوعية البيئة، وتشجيع الوعي البيئي، والقيام بدراسات فنية.

مشروع إعادة تأهيل الكهرباء (6 ملايين دولار أميركي) - يهدف إلى تحسين المهارات الفنية المتعلقة بتشغيل وصيانة المنشآت الكهربائية التابعة لوزارة الكهرباء، وذلك بالإقتران مع قرض قيمته 124 مليون دولار أميركي من الوكالة الدولية للتنمية بهدف إحياء القدرة الأساسية على توليد الكهرباء في محطة كهرباء الحرثة.

مشروع إقليمي للاستجابة إلى الحالات الصحية الطارئة (8.7 ملايين دولار أميركي) - يهدف إلى مساعدة حكومة كردستان المحلية على إنشاء خدمات سريعة ومنسقة وفعالة بهدف الاستجابة للحالات الصحية الطارئة.

مشروع إصلاح القطاع المصرفي (10 ملايين دولار أميركي) - يهدف إلى مساندة العراق في تنفيذ خطة إصلاح القطاع المصرفي بالتركيز على إعادة تشكيل المصرفين التجاريين الذين تملكهما الدولة من النواحي المؤسسية والتشغيلية والمالية، بالإضافة إلى تعزيز مهمات التنظيم والرقابة لدى مصرف العراق المركزي.